في فرسخ من الخلاء مثلا مساو بالزمان حركته في فرسخ من الملاء ويلزم الخلف
المذكور ولو كان تحديد الحركة بالمعاوق الخارجي فقط لزم ان يكون حركة الجسم العديم
الميل في ملاء مساو بالحركة الجسم ذي الميل فيه سرعة وبطوءا لاتحاد المعاوق الخارجي
وهو الملاء المذكور فيتساوي حركتهما في فرسخ منه مثلا ويلزم الخلف واذا ثبت
ان احد المعاوقين قد يكون كافيا في تحديد حال الحركة في صورة الاخرى غير الصورة
المفروضة فذلك لا يقدح في المقصود على ان جعل الميل الطبيعي معاوقا للحركة منظور فيه
فانه نقض لان نقبل المقسور قوة قسرية ضعيفة كما اشرنا اليه آنفا الا انه عائق
عن تحريك هذه القوة للجسم الذي هو فيه كما هو شان المعاوق هذا الكلام
في ان ما يحدد حال الحركة من السرعة والبطوء هو الميل الاول ان اراد ان هذا الكلام صريح
في حصر محدد سرعة الحركة وبطوءها في الميل فليس كذلك وان اراد انه صريح في ان للخارج
[illegible] مدخلا في التحديد المذكور فلا شبهة في ذلك ثم لا حجر في ان تنتظم بنظم الى ما ذكر
آنفا في بعض الصور امر آخر ايضا مدخل في تحديد سرعة الحركة وبطوءها كرقة شديد
وبخورها — وامكان انقسامها ولو بحسب الوهم لا يكفي في هذا المقصود غير مسلم لان ماهية
الشيء حاصلة في اجزائه الوهمية الا يرى ان القوم حيث ابطلوا مذهب ذيمقراطيس
في بساطة الاجسام حكموا بان الاجزاء الوهمية متحدة بالماهية مع الاجزاء الفعلية فجاز ان
يقع بين الوهميين ما يقع بين الفعليين وبالعكس فاذا كانت ماهية الحركة مقتضية
لقدر معين من الزمان وحاصلة [illegible] فيها لزم ان يكون هذا القدر محفوظا في كل جزء
من اجزائها الوهمية فلا يجوز ان يقع شيء من تلك الاجزاء في اقل من ذلك الزمان
فكيف يتحقق الحركة المحققة في جزء و[illegible] من الزمان لا يذهب عليك ان الزمان متصل واحد
لا اجزاء له بالفعل عند القوم فكل حركة محققة غير منطبقة على جميع الزمان فهي واقعة
في [illegible] منه لانها مقصودة بالحركة والاشارة قيل فيه بحث لان الاشارة الحسية

لا يقع الا على الموجود بذاته او الى ما يفرض في موجود بتبعيته كالاجزاء المحللة والنهايات
الفرضية والمراد بالوجود المذكور في الدليل والدعوى ما يشمل القسمين ويكفيهم من
وجود الجهة هذا القدر في بحثه بحث اذ وقوع الاشارة الحسية الى المعدوم غير مسلم
سواء فرض في محل موجود او لا كيف ولو صح الاشارة الحسية الى معدوم يفرض في
موجود يصح ان يشار اشارة حسية الى البياض المفروض في العنبر والسواد المفروض
في الثلج والحركة السريعة المفروضة في الجبل الى غير ذلك مما لا يلتزم من له ادنى
فهم قال بعض الفضلاء اعترض على الدليلين بانهما يجريان في جهة التحت مع انهم
صرحوا بانها نقطة مركزية ولا شك انها معدومة لانهم صرحوا بان النقطة
لا بد ان يكون نهاية لامر ذي مقدار متناه في الوضع وحكموا بان الخط ينتهي بالنقطة
ان كان متناهيا غير محيط الدائرة والسطح ينتهي بالخط ان كان متناهيا غير بسيط
الكرة وكان انتهاؤه في امتدادين معا والجسم ينتهي بالنقطة ان كان انتهاؤه
في جميع امتداداته كما في المخروط من جانب الراس ولا يشك عاقل في ان المركز
الذي انطبق على مركز العالم ليس نهاية للخط الموجود المتناهي في الوضع ولا السطح
المتناهي في الوضع الذي انتهى في امتداديه فقط ولا الجسم المتناهي في الوضع
الذي انتهى في جميع امتداداته لظهور ان ما يقرب من مركز الارض متصل
اتصالا لا مفصل فيه فلا يتصور النهاية في الوضع هناك لا يقال ان القوم صرحوا
بان الكرة اذا ماست السطح فانما يماس بنقطة موجودة لامتناع ان يكون
ما به المماسة معدوما ولا شك ان النقطة ليست نهاية لشيء مما ذكر من الخط
والسطح والجسم المخروطي لانا نقول المتبع هو البرهان لا ما ينقل عنهم مما يظهر فساده
بادنى تامل اذ لا شبهة في ان وجود النهاية يتوقف على كون الشيء متناهيا في الوضع
لا على كون الشيء متناهيا مطلقا ولذلك حكم محققوا هذا الفن بان الكرة

لا نقطة

لا نقطه فيها وان الجسم المتصل التي كان مركز جهته التحت لم يثبته داخل تحته في نوع
الى امر غير منقسم قايم به اذ معنى الانتهاء الى طرف انقطاع المتصل وانعدامه مفقود
ولا شك ان المتصل لم ينعدم عند شيء في تلك الجهة ومن انكر ذلك فلا يستحق ان
يخاطب ومما يدل على انتهاء النقطه الموجودة في الكرة المذكورة ان التماس في
الكرة لو كان بنقطه موجودة يلزم ان يكون في الكرة والسطح المتماسين نقطا
موجودة غير متناهيه مع كونها محصورة بين حاصرين وهو مح وان كانت الجمله العين
المتناهية غير محققه في الوجود بيان الملازمه ان الكرة المذكورة لو تدحرجت
في ذلك السطح من نقطه معينه الى اخرى مماسة به فلا شك ان ما به التماس
من مبدء المسافه الى منتهاها نقطه من هذين المماسين وان المتحرك قد جميع
النقط التي في المسافه فلو كان التماس بنقطه موجودة يلزم ان يكون جميع النقط
التي هي ما به المماسه من المتحرك والمسافه موجودة فهو غير متناه ويؤيد
ما ذكرناه من ان نقطتي التماس غير موجودتين في الكرة والسطح المستوي المتماسين
ما ذكره الشارح المقاصد من ان الحق ان حديث المكرة قوي وما سبهها الجوهر ما
ضروري والقول بان موضع التماس منقسم بالعرض مخالف لقواعدهم لان معناه
صحة فرض شيء غير شيء وهذا في النقطه مح اذ به يصير خطا او سطحا مستويا
ضرورة الانطباق على المستوي وعند زوال المماس من موضع الى موضع يصير
المكرة من ذوات الاضلاع على انا نقول النقطه عندهم انما هي النهاية للخط
فلا يوجد في الكرة بالفعل فان قلت، قال الشيخ في الشفا جهة السفل للارض
نقطه موهومه وجهة الفوق اي طرف البعد المتصل بالمركز في السطح وهو
نقطه ما فكيف يكون لها جهتان بالفعل بل يكونان بالقوة وقال انا قد جعلنا احد
باب انقسام المتصل المسامات والمحاذيات وهو انقسام بالفعل اذ تعين

المماس والمسامت والمحاذي بالمماسه والمسامته والمحاذات كما بالاشارة فيكون
اذن المركز والطرف المعين الوجودي وصرح فيه ايضا بما حاصله ان الاشارة بما يفعل
الوجود فالظ مما ذكره ان المركز موجود عند المسامته والاشارة اليه وان كان موهوما
ما قبلهما وهو خلاف المعقول والمذكور فما وجهه قلت لا شك عاقل في ان اختلاف
الاعراض لا يكون سببا للانقسام الخارجي ووجود الشيئين فيه بالفعل كما سبق
والشيخ معترف بذلك حيث قال في الشفاء ومن الذي بالعرض اختصاص العرض
ببعض دون بعض اذا ان ذلك العرض زال التخصيص مثل جسم يبيض كله
او تتشخص لا كله فيعرض له بالبياض جزء اذا ان ذلك البياض زال بعراضيه
فوجب ان ياول كلامه الدال على ان اختلاف الاعراض يوجب الانقسام بالفعل
ويقال اراد بالفعل هناك ما يعم فعل الوجود في الاعيان والاذهان وكذا لا يشك عاقل
في ان الاشارة الى المعدوم لا يجعله موجودا في الخارج فوجب ان ياول كلامه الدال
على ان الاشارة يفعل الوجود ويقال المراد بالوجود ههنا مجرد الفعل وان لم يكن
ذلك فعل الوجود في الاعيان فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالوجود في قولهم الجهة
موجودة ما يعم فعل الوجود في الاعيان وح لا يرد الاعتراض المذكور على القياسين
قلنا ان استدلالهم بالقياس الاول على وجود المكان وبالقياس الثاني على وجود الاطراف
دليل قاطع على انهم يريدون بوجود الجهة الذي استدلوا عليه بهذين القياسين
عين ارادوا بالوجود في قولهم المكان موجود والاطراف موجودة لا يقال قولنا قرب
الجسم الفلاني من جهته التحت وقولنا بعدها عنها قضيتان صادقتان في
نفس الامر فلا بد ان يكون القرب محققا في الاول والبعد في الثاني ولا يشك
عاقل في ان القرب من المعدوم والبعد عنه محالان وكذا قولنا تحرك الجسم
نحو جهته التحت قضيه صادقه ولا شبهه في استحاله الحركة نحو المعدوم فثبت

٢٧١

ان جهته التحت موجودة فبطل الحكم بكونها معدومة اذ لا يندفع عن اليقينيات
فيكون الذي استدل لا لاستلزامه على عدميتها وسميتها برهانا مغالطة وعدم العلم
بكونه غلطا لا يقتضي صحته وكونه برهانا فان من المغاليط ما لا يعلم وجه غلطه
على التفصيل وان علم كونه غلطا اجمالا انا نقول معنى القرب والبعد في القضيتين المذكورتين
القرب والبعد المتوهمان مثل ما يتوهم في حدود المسافة المتصلة المفروضة ومعنى الحركة
جهة التحت المتحرك نحو مكان الجسم الذي يتوهم النقطة المركزية فيه فلا يدل
ما ذكر على وجود جهة التحت فان قلت فعلى ما ذكر لا يكون القياس الا ولجار
في جهة التحت فان قلت فعلى ما ذكر لا يكون القياس لان المراد بالوصول والقرب هنا
الوصول والقرب الخارجيان لا المتوهمان اذ العاقل لا يقول بانهما يستلزمان الوجود
الخارجي ومدار الاعتراض على جريانه في تلك الجهة قلت حمل المعترض لفظي الوصول
والقرب في القياس على معنى اعم من الخارجي والوهمي بناء على انه لو حمل على الخارجي لورد
المنع على الصغرى وروداً ظاهراً الظهور لان المعلوم لنا ان الجهة يصل اليها الاجسام
او تقرب عنها او يبعد عنها وصولاً وقرباً وبعداً مطلقاً اعم من ان يكون مثل الوصول
والقرب عن حدود المسافة او لا فح يكون المراد بها ذلك المعنى الاعم في الكبرى
ايضاً وح يظهر جريان القياس المذكور في التحت وبما ذكرنا يتوجه اعتراض اخر
على القياس المذكور وهو انهم ان ارادوا بالوصول والقرب والبعد الخارجي
فلا نسلم الصغرى لما ذكرنا وان ارادوا الاعم لمنع الكبرى القياس ويرد عليهم انهم صرحوا
بان جهة التحت موهومة كما وقع في [illegible] الشفاء وغيره وصرحوا بان الجهتين متمايزتان
بالطبع ولا شبهة ان التمايز الذي اثبتوه لهما هو التمايز الخارجي يدل عليه تتبع
كلامهم والحال ان التمايز الخارجي فرع وجود المتمايزين في الخارج فيلزم ان يكون
جهة التحت موجودة فبين الكلامين تدافع وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام اذ

نزتان

ذلت فيه اقدام الافهام وضل كثير ممن بعد في ديارنا من العلماء العظام حتى التجأ الى دفع
الاعتراض الى امور شنيعة هي اشنع من طفرة النظام وفيه بحث من وجوه منها ان ما
استدل به على ان جهة البحث ليس نقطة لا يدل على ذلك اصلا اذ ما ذكره هو ان
الخط ينتهي الى النقطة وكذا السطح اذا انتهى امتداده معا وكذا الجسم اذا انتهى
امتداداته الثلثة معا وغاية ما يلزم من ذلك ان يحصل النقطة باحد هذه الوجوه و
يلزم منه ان لا يحصل بوجه آخر لاحتمال ان يكون لحصول النقطة وجوه آخر غير ما ذكرنا
سنبينه ومنها ان ما جعله دليلا على ان مماس الكرة مع السطح المستوي ليس بنقطة موجودة
منظور فيه اذ لا يلزم من كون تماسهما حال سكونهما بنقطة موجودة ان يكون تماسهما
في زمان دحرجة الكرة عليها ايضا بنقطة فان تماسهما في زمان الدحرجة بانطباق
الكرة على خط مستقيم يحدث في السطح المستوي وانطباق المستدير على المستقيم
في الزمان غير ممتنع وانما الممتنع انطباقهما دفعة كما نص الشيخ عليه في الشفاء
ويشهد عليه التخيل الصحيح ونظير ذلك ان انطباق النقطة على الخط دفعة
ممتنع وانطباقها عليها في الزمان غير ممتنع كما اذا مدت راس مخروط على خط واذا
كان تماسهما في زمان الحركة بالخط لا يلزم ان يكون النقطة الغير المتناهية
الموجودة محصورة بين حاصرين ومنها ان ما نقله من شارح المقاصد
من ان الحق ان حديث الكرة والسطح قوي وتماسهما بجوهرهما ضروري وانه
غير مطابق للواقع فان الجوهر الذي هناك منحصر في الجسمين واجزائهما وكل
منقسم في الاقطار الثلثة فلو كان التماس بجوهر لكان ما به التماس منقسما في الا
قطار الثلثة ومن البين انه ليس كذلك ومنها ان قوله لا يشك عاقل في ان
اختلاف الاعتراض لا يكون سببا للانقسام الخارجي بل يرى الاستحالة اذ ذلك
الموجودة في الخارج محتاج الى محال موجودة فيه والا لزم كون الحال واقعا في الخارج

بدون المحل فلا يشك عاقل في ان الحال الموجود في الخارج يحتاج الى محل موجود فيه
لا انه يشك في انه لا يحتاج الى محل موجود فيه كما حسبه فيهض حققنا فيلك مفصلا
في مباحث قبول الجسم القسمة الى غير النهاية ولا باس باعادته مجملا فنقول يجوز ان
يكون لذوات كثيرة صفة واحدة بحيث اذا اخذت لا معها يكون كثيرة واذا اخذت
معها يصير واحدة كالبنات فانه امور كثيرة اذا اخذت بذاتها ومع صفة المجموعية
يكون مجموعا واحدا كذلك يجوز عكس ذلك وهو ان يكون لشيء ذات واحدة
صفات كثيرة بحيث اذا اخذ لا معها يكون واحدا واذا اخذ معها كثيرا كالسطح
الواحد الابلق فانه في ذاته بلا اخذ الصفة معه واحد واذا اخذ مع صفة الحالية
يصير كثيرا وبعد فانه محال متعددة لانا نعلم بالضرورة ان محل السواد من
الابلق غير محل البياض عنه فموضوع الوحدة هو السطح وموضوع الكثرة هو اللون
وهما موجودان في الخارج بالحقيقة لكنهما متحدان هناك ذاتا ووجودا
كالانسان والكاتب فان قلت اذا كانا متحدين في الخارج ذاتا ووجودا لا
تنظر ان يقال محل اللون هذا السطح وهذا السطح واحد ليلزم ان محل
اللون واحد فلا يكون محل اللون كثيرا كما قررتم قلت ان اردت بقولك
هذا السطح واحد انه محل واحد فممنوع لما عرفت من انه محال متعددة لا
متناع اجتماع السواد والبياض في محل واحد وان اردت انه سطح واحد فمن يكون
النتيجة ح ان محل اللون واحد سطح وليس ذلك خلاف ما قررناه وانما
يكون خلافا له لو لزم ان يكون محلا واحدا وهو لا يلزم مما ذكرتم ثم هذا
السطح الذي هو محل اللون يجوز ان يتعدد من حيث انه محل اللون ويبقى
من حيث انه سطح بان تزول عنه الالوان فح لم يبق محل اللون فزال الكثرة
التي هي نعته لانتفاء موضوعها في الخارج وجود الالوان في السطح المذكور يكون

محلها كثيرا في الخارج بالذات والسطح المتحد معه كثيرا بالعرض وعند زوال
الالوان عنه سيعني ماهو الكثير بالذات اعني محل الالوان ويزول الكثرة العرضية
من السطح المذكور لانتفاء ماهو كثير بالذات والشيخ اشار الي هذا المعنى
بقوله ومن الذي بالعرض اختصاص العرض ببعض دون بعض الي قوله اذا زال
ذلك البياض زال الا تعراض اذ حاصل ماذكره ههنا هو ان معروض العرض ينفصل
ويتحصل الجزء وبن والذي ولد الجزء وانطباقه على ماحققناه ظ ولم يرد ان اختلاف
الاعراض لا يكون سببا للانقسام الخارجي حتى يكون منافيا لما نقل عنه من قوله انا
قد جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المماسات والمحاذيات وهو انقسام
بالفعل ومعنى له الاشارة بما يفعل الوجود غاية الامر ان الشيخ عبر عن حدوث الجزء
بالاعراض لا بالحصول او ملحقه وحدوثه لان المتبادر من حصول الشيء انه يحصل
ذاته مطلقا وذات الجزء لا يحصل بعروض الاعراض بل الامر الحاصل يصير جزءا
لا مطلقا بل من وجه دون وجه كما فصلنا ولانه اضاف الجزء الى الجسم وهو له بالعرض
والمتبادر من حصول الجزء للجسم حصوله له بالذات وكما ان اختلاف الاعراض قد
يوجب تكثر الواحد في الخارج كذلك اختلاف المماسات والمحاذيات والمساميات
قد يوجب تكثره فاذا مس بعض المتصل الواحد شيئا دون بعض او حاذي
او سامت يصير كثيرا على قياس ما عرفت في الابلق لان المماس لهذا منه غيرها ليس
مماسا لهذا منه بالضرورة وكذا المحاذي والمسامت بل ما هو مشار اليه من المتصل
الواحد مغاير لما ليس مشارا اليه منه فكل من ذلك قد يكون موجبا للكثرة بالفعل
كما نص عليه الشيخ بقوله انا جعلنا احد اسباب انقسام المتصل المماسات
والمحاذيات والمسامتات وهو انقسام بالفعل وبتعين المماس والمسامت
والمحاذي والمماسة والمسامتة والمحاذات كما بالاشارة ولا محذور في ذلك اما

تحقق وجود الجهة ومقتضي بتمهيد مقدمة هي ان الاطراف ليست موجودات برو سها
بل هي عوارض تحليلية للجسم فانا السطح منها هو ط الجسم غير ملحوظ معه شي مما
وراه الخط عند انتهاء احد امتدادات الثلثه وبقاء امتداديه والخط منها
ظاهر كذلك عند انتهاء امتداديه وبقاء امتداد واحد وان شئت نسبته الى السطح
وقلت طرف السطح عند انتهاء احد امتداداته والنقطه منها ظاهرة كذلك عند انتهاء
امتداداته الثلثه وان شئت نسبت الى الخط طرف الخط عند انتهاء امتداده او الى
السطح وقلت طرف السطح عند انتهاء امتداديه اذا تمهد هذا فنقول لا شك ان
الجسم امر واحد لا ينقسم في نفسه الى ط وغير ط ولم يكن هناك شيئان ما لم يتميز احدهما
عن الاخر متميز كمماسة او مسامتة او اشارة او غيرها فان امتزا بالمماسه مثلا
كان المماس كثيرا والجسم واحدا على ما كان قبل المماسه في ذاته كما في السطح الواحد
الذي صار محلا للالوان فاذن لا يكون هذه الكثرة منافيا الوحدة الجسم في ذاته
لاختلاف موضوعيهما ولا يكون حصول الكثرة بحدوث ذات غير حاصل بل لحصول
بصورة الحاصل منقسما الى قسمين بعد ما لم يكن كذلك فلا يكون الاطراف
ذوات خارجة عن الجسم عارضة له بل ذوات هي ط الجسم مميزا عن غير ط بمميز هذا تحقق
وجود الاطراف ومرجع ذلك الى تعين شي من الجسم لكونه طرفا فلما كان كذلك
صحت الاشارة الحسية اليها اذ الاشارة اليها اشارة الى شي من الجسم متمايز عما
سواه منه بمميز لا الى ذات آخر حادث فيه حتى يتوقف الاشارة على حدوثها ثم النقطه
يتعين في الجسم بوجوه كثيرة منها انتهاء الابعاد الثلثه له معا كما في راس المخروط
فان ط الجسم المخروط هناك مما لا ينقسم اصلا فيكون نقطه ومنها ان يصل راس
مخروط الى سطح اذ بوصوله اليه يتعين في السطح نقطه منطبقة على نقطه راس
المخروط ومنها تماس الكرة مع السطح المستوي اذ بتماسهما يتعين في كل منهما امر

غير منقسم وهو ما به التماس فان ما به تماسهما غير منقسم بالضرورة ولا يتوقف
ذلك على ان يكون قبل التماس هناك نقطه اذ يكفي ان يتعين عند التماس النقطه
ولا بان ينتهي ابعاد الجسم هناك اذ يتعين النقطه فيه كما يكون بانتهاء ابعاده
كذلك يكون بوجوه اخرى فلا يدل شيء من هذين الامرين على ان لا يكون تماسهما
بالنقطه كما توهم ومنها ان ينتهي خط وان كان متوهما الى جسم اذ بذلك يتعين في
الجسم المنتهى اليه نقطه منطبقه على طرف الخط المذكور ومن هذا القبيل مركز
العالم اذ بانتهاء الخط النازل الى غاية السفل يتعين نقطه في حد الجسم الواقع
هناك منطبقه على طرف هذا الخط ولا يمنع من ذلك اتصال الجسم لان اتصاله لا يمنع
الخط المتوهم وهو ظ ولا يحصل بالخط المتوهم ذات غير حاصل هناك حتى يكون ذلك
منكرا بل يتعين به شيء من الامر الحاصل هنالك وتعينه بديهي اذ لا يتصور في
الجسم المذكور شيء آخر صالح لانطباق طرف الخط المذكور عليه فان مركز
العالم كسائر النقاط شيء غير منقسم من الجسم تعين معين فيه فالحكم
بان نقطه راس المخروط حاصل بالفعل دون مركز العالم تحكم اذ ذات كل واحد
منهما شيء متعين من الجسم الموجود تعين معين ولا يلزم من كون المعين
خطا متوهما او اشارة او امرا آخر ان يكون في التعيين قصور كما لا يخفى ثم بعض
آخر من الفضلاء ذكر حاصل ما ذكره هذا الفاضل وزاد عليه امورا منها انه نقل
عن الحواشي الشريفه الشريفيه على شرح التجريد نقضا على القياس الثاني وتشييد
اركانه وهو انهم قالوا النقطه المتوهمه في وسط الخط والخطوط المتوهمه
في وسط السطح مشار اليها بالاشارة الحسيه فلا يلزم ان يكون المشار اليه
موجودا بل اللازم اما وجود المشار اليه او وجود محله وفيه بحث لانا لا نسلم ان
المشار اليه في شيء من الصور غير موجود فان المشار اليه في الصورة الاولى

هو شي متعين بالوهم من الخط الذي هو معين من الجسم الموجود في الصورة الثانية
هو شيء متعين بالوهم من السطح الذي هو شيء معين من الجسم الموجود فيكون التعين
بالوهم ما لمات موجودا في الصورتين جميعا فصلناه آنفا ومنها ان اختلاف الاعراض
لا يكون سببا للانقسام في الخارج ووجود الشيئين فيه بالفعل ولا يلزم ان يكون الآن
الجسم مركبا من اجزاء غير متناهية بالفعل لان الجسم اذا حاذى باحد طرفيه جسما
وبالآخر آخر لزم انفصاله الى جزئين بالفعل في الخارج على ذلك التقدير ثم ان احد
جزئيه مماس باحد طرفيه للجزء الآخر ومحاذ للجسم الذي في جهته وبطرفه الآخر لا يماسه
بل يحاذي للجسم الآخر فينقسم الى قسمين بالفعل وهكذا وكيف يقول من له ادنى
مسكة ان الجسم الواحد المتصل في ذاته اذا وقع عليه ضوء الشمس وصار الخط او جهته
مضيا دون الآخر فينقسم الى قسمين بالفعل وهكذا وكيف يقول انفصل في الخارج
الى جزئين بالفعل وزال شبه الهوية الاولى وحصل الهوية الاخرى بل الحق ان
اختلاف الاعراض من قبيل القسمة الوهمية فان تميز الوهم طرفا من الجسم عن
طرف آخر قد يكون الاختلاف الطرفين بالاعراض وقد يكون ذلك منه ابتداء بلا
واسطة اختلاف الاعراض وفيه بحث اما اولا فلان الملازمة المذكورة ممنوعة
قوله لان الجسم اذا حاذي باحد طرفيه جسما وبالآخر آخر لزم انفصاله الى جزئين بالفعل
في الخارج على ذلك التقدير قلت مسلم انه يلزم انفصاله من حيث انه محاذ
الى جزئين في الخارج لكن لا يلزم من كون احد جزئيه باحد طرفيه مماسا للجزء الآخر
وبالطرف الآخر غير مماس له ان يكون له جزآن بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون
له طرفان وطرف الشيء نهايته لا جزؤه كالسطح الذي به يماس جسم جسما آخر ولا
يلزم ايضا ان يكون الجزء المذكور محاذيا بالجسمين يجوز ان يكون بتمامه محاذيا للجسم
الواحد وان اتفق ان يكون محاذيا بالجسمين وانقسم بذلك الى قسمين فلا يلزم من

ذلك تركب الجسم المذكور من اجزاء غير متناهية لامتناع ذهاب هذا الاتفاق
الي غير النهاية لتوقفه على ان يكون هناك اجسام غير متناهية محاذية وذلك ممتنع
واما ثانيا فلان الجسم الواحد المتصل اذا وقع على بعضه ضوء الشمس دون بعض
آخر منه ولا شك ان الضوء عرض موجود في الخارج فيستلزم محلا موجودا فيه ولا
يلزم وجود الحال في الخارج بدون المحل فيه وهو ح فيكون محله لا محالة موجودا فيه
وليس ذلك الا بعض الجسم المتصل المفروض فيلزم الانقسام ولا يلزم من ذلك زوال
الهوية المعلى كما حسبه لان الانقسام المذكور لم يعرض للجسم بالذات ومن حيث
هو جسم بل عرض للمحل بالذات وللجسم بالعرض فيكون الجسم واحدا في ذاته والمحل كثيرا في
ذاته وان صدق احدهما على الآخر كما حققناه آنفا وسالفا نعم اذا عرض القسمة للجسم
بالذات حتى يصير في ذاته كثيرا زال عنه الهوية الاولى والحق ان اختلاف الاعراض
المتنافية الخارجية يوجب القسمة الخارجية لا الوهمية كما حسبه والا لزم وجود
الحال في الخارج بدون المحل فيه او اجتماع المتنافيين في محل واحد وكلاهما محال ان
بيان الملازمة انه لو لم يكن محل بعض الاعراض موجودا في الخارج لزم الامر الاول
وان كان محل كل منهما موجودا فيه فلا يجوز ان يكون واحدا والا لزم الامر الثاني
فتعين ان يكون كثيرا فيه وهو المط ومنها انه لو كان مثل المماسة والمسامتة
سببا للوجود الخارجي للمماس والمسامت يلزم الدور لظهور ان المسامتة يتوقف
على وجود المسامت فلو توقف وجود المسامت على وجود المسامتة يلزم الدور
وكذا المماسة وفيه بحث لان المسامتة سبب لوجود المسامت من حيث هو
مسامت وموقوف على وجود ذات المسامت لا على وجوده من حيث هو مسامت
كما ان الكتابة سبب لوجود الكاتب من حيث هو كاتب وموقوف على وجود ذات
الكاتب فيكون السبب غير الموقوف عليه ولا يلزم الدور ونظائر ذلك اكثر

٣٢٥

من ان يحصى وكذا حكم المماسة ونظايرها ومنها ما استدل به على ان جهة التحت معدومة
من ان الاجسام ذات الجهة لا يجوز ان يقوم بها الجهة اذ الجهة اما متقدمة على ذات
الجهة او معها اذ لا يجوز ان يتاخر عنها كما ذكره الحكماء ولو كانت جهة التحت موجودة
فلا بد ان يقوم بجسم ولا شك انه هو الارض وجزءها وعلى التقديرين يكون
المحل من ذوات الجهة فيلزم ان يتقدم الشيء على ما هو متقدم عليه او معه وايضا
صرح الشيخ في الاشارات بان جهة التحت متحددة بالمحيط سواء كان حوله
خلاء او ملاء فانه صريح في ان جهة التحت لا يتوقف على وجود محل ضرورة ان الخلاء
الذي فرض تحددها فيه ليس من الامور التي يمكن ان يقوم بها الاطراف الموجودة
اذ حدود الخلاء ليست الا فرضية كما صرح به وايضا لو كان جهة التحت قائمة بالارض
او جزءها لكانت باعراق الارض او جزءها الذي فرض محلا او بالكون والفساد
معدومة معتبرة مع ان الفوق موجود باق بحاله لان انتفاء المحل يستلزم انتفاء
الحال او يكون التحت كله متحددا افرادا متعاقبة بعضها على بعض بتعاقب محلها
مع ان الفوق جزئي حقيقي لا تعدد فيه والكل بحث الفساد ومما يؤيد ما ذكرنا ما
ذكره في شرح المقاصد من ان يعتبر الشكل توسط الارض ليس من حيث انه نقطة من
الارض دخل في التحديد فيتعدد بتعدد المحل بل من حيث انه مركز محيط فلك الافلاك
اذ هو يدل على ان الارض او جزءها ليس محلا لها حيث نفى مدخليتها في التحديد فان
المحل لا بد ان يكون له مدخل في تحديد الحاصل فيه لتوقف تشخص الحال على المحل ولو كان احدهما
محلا لها لم يكن لنفي المدخلية وجه وفيه بحث اما في الوجه الاول فلانه ان اراد ان
الجهة متقدمة على الجسم ذي الجهة او معه من حيث هو ذو جهة فمسلم ولا ينافي
ذلك تاخرها عن ذات الجسم الا يرى ان السواد متقدم على الجسم الاسود من حيث
هو اسود او معه او متاخر عن ذات الجسم وان اراد انها متقدمة على ذات الجسم

من حيث هو جسم او معه فثم تطهور ان لا علاقة بين ذات الجسم من حيث هو وبين الجهة
واما في الوجه الثاني فلان معنى قول الشارح جهة التحت متحددة بالمحيط سواء كان
جوفه خلاء او ملاء هو انه تحددها بالمحيط ولا دخل لما في جوفه في تحديدها اصلا
حتى لو جاز ان يكون جوفه خلاء لما ضر ذلك في تحديد المحيط لا ما فهم منه انه يجوز
ان يكون جوفه خلاء ويتحدد جهة التحت فيه كيف لا والخلاء ممتنع عند الشارح
فكيف يجوز ان يكون واقعا في جوف المحيط ويتحدد جهة التحت فيه وحاصل ما نقلناه
من شرح المقاصد هو المعنى الذي افاده الشارح بهذا القول كما لا يخفى واما في الوجه
الثالث فلانا نعين جهة التحت في الارض ليس من حيث انها نقطة فيها حتى يلزم ان
تتغير بتغيرها بل نعينها بانها نقطة في وسط المحدد فاي جسم وقع هناك
فيه ولم يتغير المتعين بهذا الوجه من التعين بتبدل الاجسام الواقعة [illegible] ليس
ذلك الا تعين سطح بانه سطح ما في هذا البيت فان كان في البيت [illegible] من
المذكور سطح وان كان ثوب كان سطحه وان كان جسم آخر كان سطح ذلك الجسم
ومنشاء الاشتباه حسبان ان محدد التحت يحصل ذات عرض في الجسم الذي كان
هناك فانه لو كان كذلك لزم تبدل هذه النيلت بتبدل محلها لكن لا يحصل تحدد
الجهة ذات غير حاصلة بل هو معين من جملة الحاصل في الوسط بوجه عام كما
فصلناه آنفا من اجل ان فاعل معين شيئا من جملة الامر الحاصل لا انه يحصل ذاتا
غير حاصلة سمي محدد الجهة اي معينها لا موجدها اي محصلها وكما ان جهة التحت
متحددة عندنا بالوجه العام كذلك جهة الفوق فان تحددها عندنا بانه محدب الجسم
المحيط لسائر الاجسام ولو جاز تبدل الجسم المحيط بجسم محيط آخر كان التعين
المذكور باقيا على ما كان ومنها انه قال لا يقال ان قولنا تحرك الجسم الى جهة التحت
او تحرك عنها قضية صادقة ومضمونها كون الجهة مقصد المتحرك بالوصول اليها والقرب

منها

منها او مهروبا عنها بمعنى البعد عنها ولا شبهة في ان المعتصم بالقرب والوصول لابد ان
يكون موجودا ولو كان وقت الوصول او القرب وكذا الهرب عن الشيء يستدعي ان
يكون المهروب عنه موجودا وقت الهرب والوصول والقرب والبعد عن المعدوم
ممتنع بالضرورة وكذا الحركة نحو جهة التحت يقتضي وجودها ضرورة فاذا تبين وجود
التحت بطل الحكم بكونها معدومة اذ لا يدافع بين اليقينيات فيكون الدليل الذي سميته
برهانا مغالطة وعدم العلم بجهة غلطه لا يقتضي صحته وكونه برهانا فان من المغالط
ما لا يعلم وجه غلطه على التفصيل وان علم كونه غلطا اجمالا لانا نقول كون جهة التحت مطلوبة
بالحركة كون الوصول او القرب المتوهمين غاية للحركة نحوها ومثل هذه المطلوبية لا يقتضي
وجودها لا حال الطلب ولا حال حصول الغاية واما اذا كان المط الوصول او القرب
الخارجي فانه يقتضي حصول ما يصل المتحرك اليه او يقرب منه حال حصول الغاية لا
حال الطلب واستوضح ما ذكرناه بالحدود المفروضة في المسافة المتصلة المطلوبة
وصولا او قربا لاجل الحصول في المنتهى بالمكان الذى طلب المتحرك الحصول فيه
حيث لا يلزم في الاول ان يكون موجودة لا وقت الحصول او القرب لكونهما امرين
متوهمين ويلزم في الثاني ان يكون المكان موجودا وقت الحصول فقط ومعنى كون التحت
مهروبا عنه كون المكان الذي يتوهم التحت فيه مهروبا عنه او نقول معنى الطلب البعد
عنه فكما ان القرب منه امر موهوم كذلك البعد عنه كما في الحدود المفروضة
ومعنى الحركة نحو الجهة الحركة نحو الجسم الذي يتوهم تلك الجهة فيه كما ان الحركة نحو
الحدود المفروضة مثلا وفيه بحث اما اولا فلان ما لحسبه من ان الوصول او
القرب المتوهمين غاية للحركة نحو الجهة لا ان المطلوب هو الوصول او القرب
الخارجي كلام خال عن التحصيل اذ لو اراد بالقرب والحصول المتوهمين توهم القرب
والبعد والحصول في امر يتوهمه المتحرك فذلك بط قطعا لان الاجسام الفاقدة

للشعور والتوهم كالارض والنار فقد تحرك نحو الجهة حركة طبيعية ولا يتصور هيهنا
ذلك ولو اراد بهما القرب والحصول في امر متوهم وان لم للمتحرك واهمة فمن البين ان
المتحرك بالطبع لا يتحرك كذلك وايض ليس ذلك امر الحاقعا في الخارج فكيف
يتصور ان يتحرك امر بالطبع اليه في الخارج ولعل منشاء التزام ذلك حسبان صحة
ما استوضح به من ان المتحرك في المسافة تقرب او يحصل في الخارج في حدود متوهمة
غير موجودة فيه وحدود متوهمة في اثناء المسافة وهو فاسد لاستدعاء كل من
القرب والحصول الخارجي امرين في الخارج بالضرورة الا يرى انه اذا قال قائل
قد دار زيد في اسواق هذا البلد الى ان تقرب من دار معلومة متوهمة ثم حصل في الدار
المذكورة وسكن فيها للنسبة العقلية الى ما يكرهه وانعدام الحدود المفروضة في
المسافة المتصلة غير مسلم اذ تعرض الحد تعين شيء من المسافة الموجودة بان
يكون ذلك الحد من غير ان يحدث ذات غير حاصلة لذات الحد يكون موجودا في
الخارج والقرب الخارجي محقق بينها وبين المتحرك بحقيقته والغرض بمنزلها و
بعينها وبالجملة الفرض كالاشارة ولا اعراض في اقتضاء القسمة الخارجية واما ثانيا
فلان قوله معنى كون التحت مهروبا عنه كون المكان الذي يتوهم التحت فيه صورا وما
عنه بعيد لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلان الهرب عن التحت مقابل الطلبه
وطالبه ليس طالبا لما يتوهم فيه التحت فان ما يتوهم فيه التحت هو الارض وطالب
التحت لا يزول عنه الميل الى التحت عند الوصول اليها واذا كان طالبا لما يتوهم
فيه التحت فان ما يتوهم لزال ميله عند الوصول اليه واما ثالثا فلان معنى
الحركة نحو الجهة ليس الحركة نحو الجسم الذي يتوهم تلك فيه كما حسبه والا لزال
ميله الى الجهة عند الوصول الى ذلك الجسم وليس كذلك فان الحجر المتحرك نحو جهة
التحت لا يزول ميله اليها بالوصول الى الارض وانما يزول عنه الميل اذا انطبق مركز

نقله على جهة التحت فيكون متحركا اليها لا الى جهة التحت الجسم المذكور وقد عرفت مما
مر انه قيل مثل ذلك لا يسمى فسادا بل هو من قبيل المسامحات المشهورة فان اهل العرف
كثيرا ما يقولون ذلك في الجسم في جهة الفوق وهذا الجسم في جهة التحت قال في
المحاكمات واما ذوات الجهات فهي التي تحصل في الجهة لا بمعنى الحصول في حاق الجهة
بل بمعنى القرب اليها وهي الاجسام الثانيه وفيه بحث اذ اطلاق لفظه في على المعاني
المختلفة كالحصول في الزمان والمكان وغيرهما ماخوذ من اطلاق اهل العرف كما حقق
في موضعه فلو ثبت ان اهل العرف يستعملون لفظ في كثيرا اما في الجهة بمعنى القرب
كان ذلك دليلا على ان للفظه في معان اخر عندهم لا ان يكون ذلك دليلا على انهم
تجوزوا في الاطلاق كما حسبه قال بعض الفضلاء المراد بالحصول اعم من الحصول في
نفس الشيء والحصول عنده كما قيل مثله في حصول صورة الشيء في العقل ولا يرد ان
يقال ان الجهة ليست [illegible]سودة بالحركة للحصول فيها لانها طرف الامتداد [illegible] ان
يكون غير منقسم ولو بوجه [illegible]ستحيل ان يحصل الجسم المنقسم في جميع الجهات [illegible]
المنقسم ولو بوجه ويمكن ان يدفع بوجه اخر بانا لا نم امتناع ان يحصل المنقسم في جميع
الجهات في امر غير منقسم ولو بوجه وانما يمتنع لو حصل بجميع امتدادا ته ولم لا يجوز ان
يحصل ببعض امتدادات المنقسم في الجهة في امر منقسم في الجملة كحصول الجسم في المكان
على تقدير كون المكان سطحا وفيه بحث اذ الدفع الاخير مدفوع بان جهة التحت
نقطه ولا يتصور حصول المنقسم فيها وجهة الفوق محدب المحدد ويمتنع وصول
المتحرك اليه عندهم فلا يصدق انه يحصل فيه ثم عمموا اعتبارها في ساير الاجسام
فيه بحث اذ كرة الارض جسم ليس لها الجهات الست المذكورة بل اطراف الامتدادات
المفروضة فيها من جميع الجوانب هو الفوق لا غير معنى الافلاك التي لعيت بالاجزاء
وقل القائل ان نقول ما يعتبر في عدم كون الفلك جزء الفلك اخر ان كان المعتبر فيه انه

يكون في نفسه متساوي الثخن موافق المركزين لزم ان يكون جوزهر القمر وما يليه فلكين
كليين وان كان المعتبر فيه ان يكون مبدء الحركة محسوسة لزم مع ما ذكر كون خارج المراكز
والتداوير باسرها كلية فان حركاتها محسوسة وان اعتبر فيه كونه مبداء الحركة محسوسة
في بادي الراي انتقض بفلك القمر فان حركته انما ادركت بنظر دقيق وان اعتبر فيه
ان يكون حركته ان يكون محسوسة بانفرادها لا في ضمن حركة كوكب من الكواكب بناء
على ان حركة الخارج والتداوير والممثل انما تحس في ضمن حركة الكواكب ولا تحس
حركة كل منها على انفرادها بل انما تحس بحركة مخصوصة ثم تحلل تلك الحركة الى حركات
حسبما حكم العقل بان تلك الحركة انما تركب منها انتقض بفلك الافلاك والممثل
لانه لا تحس حركاتهما الا في ضمن حركة الكواكب المركوزة فيهما ومن حركاتها الخاصة
ويمكن ان نختار الاخير ويدفع النقض بان المراد بكونها محسوسة بانفرادها ان
تحس [illegible]روة منها على وجه لا يكون نجوم الحركة اخرى وتلك الافلاك كذلك اذ
تحس بذروة من حركتها على ذلك الوجه فانه اذا نظر الى ذروة من حركة الثوابت
بالحركة اليومية لم يظهر بذلك النظر ان حركتها مركبة من تلك الحركة وحركتها
الخاصة بل انما يظهر ذلك في ادوار كثيرة من حركتها اليومية وكذلك الثوابت
يمكن الاحساس بذروة منه بالنظر الدقيق وبحيث لا يدخل الحركة اليومية وكذلك
الحال في ساير الافلاك الكلية واما الافلاك الجزئية حتى جوزهر القمر وما يليه
فلا تحس بذروة من حركاتها الا مخلوطا بغيرها اذ لا تحس الا حركة مخصوصة
من القمر ثم تحلل الى تلك الحركات وفيهما بحث اما في السوال فلان كون الفلك
جزء الفلك الاخر ان يكون الاول داخلا في ثخن الاخر لان ينفصل الاخر اليه سواء
كان الاول داخلا في ثخن الاخر اولا والمايل ليس جزء الجوزهر لانه داخلا ليس داخلا
في ثخنه بل هو الفلك الكلي المشتمل على ساير افلاك القمر سوى الجوزهر والجوزهر ليس

عن الافلا

من الافلاك الكلية ولا من الافلاك الجزئية كما سيجيء واما في الجواب فلانه لا يختار
الاخير وهو ان يكون حركة محسوسة بانفرادها الا في ضمن حركة كوكب من الكواكب
لخروج جميع الافلاك اذ لا يحس بحركة شيء منها الا في ضمن حركة الكواكب وهو ظاهر
كما يحس بحركة مخصوصة من القمر مثلا وتحللها الى حركات كذلك يحس حركة مخصوصة
من الثوابت وتحللها الى حركتين فالحكم بان الاول محسوس في ضمن حركة الكوكب دون
الثاني تحكم وهو مطالب ببيان ذلك قال صاحب التحفة قيل يجوز ان يكون اثنين
بان يعرض افلاك الخارجة المراكز سوى خارج القمر في ثخن الممثل واحد بحيث
لا تتحقق الـ ـج التي يثبتونها بين الممثلات الا بين ذلك الممثل وممثل القمر فينحصر
الافلاك الكلية في ذلك الممثل والفلك الكلي للقمر قال وفيه بحث فان ذلك انما يفيد
اذا كان مقدار هذين الممثلين اصغر من مقدار مجموع الممثلات التي اثبتها القوم اذ لا
يكون ما اثبته القوم فضلا غير محتاج اليه وهم لا يقولون به لكن لا يجوز ان يكون مقدارهما
اصغر من مقدار المجموع لما ثبت في الابعاد والاجرام من كمية مقدار هذا المجموع في الواقع
فلو انتقص من ذلك شيء لم يكن مطابقا للواقع اما اذا كان مقدارهما مساويا لمقدار
مجموع الممثلات المذكورات فلا ينتقض بذلك الاحتمال شيء من شيء الاجرام وثبت
فضل فيها ويرجع النزاع الى ان لكل واحد من افلاك السيارات نفسا على حدة او يكون لفلك
القمر نفس على حدة ولما في السيارات نفس واحدة متفننة الفعل ولما كان الظاهر ان كل واحد
منها موجود براسه لاختصاصه بحركة مخصوصة واثار مطلوبة لا ان يكون كل واحد منها
بعضا من موجود واحد في نفس الامر كاجزاء حيوان لم يلتفت القوم الى امثال هذا الاحتمال
ولو اعتبر امثاله فلم لا يجوز ان تتعلق بالمجموع على الوجه الذي وقع نفس واحدة متفننة
الفعل بحركة بالارادة الجزئية كيف شاء الاحتمال الذي ابداه الملص ليس من هذا القبيل اذ كمية
مجموع الفلك المطلق والممثلات لا يكون معلوما لنا في نفس الامر حتى لو انتقض شيء منها

لم يكن مطابقا لما فيها ومبناه على عدم الاطلاع على مسائل هذا ولنعم ما قال
بعض الفضلاء ممن انصف من نفسه ان بعض مسائل الهيئة يتوقف اثباتها على
نفي الخلاء والقادر المختار كما ان عده الشارح من المذكورة في مسائل الهيئة ليس مما
يتوقف اثباتها على تلك الاصول الفاسدة فانهم استدلوا على استدارة السماء بحركة
الثوابت على دوائر متوازية حول نقطة لا تتحرك اصلا مع انه لا يتصور
تلك الحركة معها الا باستدارة ما يحركها بحركته وتفصيل ذلك مذكور في كتب الهيئة
ولا يشك منصف ان ما ذكر انما يفيد مطلوبهم ان لو امتنع الخلاء والحركة فيه ولم يكن
الباري تعالى فاعلا مختارا والا لجاز حركة الثوابت في الخلاء او في الملاء الغير الذي
الساكن بتحريك الفاعل المختار اياها على تلك الهيئة فلا يثبت جسم يكون تلك الثوابت
متحركة بحركته فضلا عن استدارته ودعوى كون الاحتمال ههنا مثل احتمال العاديات
خروج عن الانصاف وايضا قالوا لا وقوف للكواكب ولا اختلاف في حركتها حقيقة
ولا الاستقامة والرجوع والسرعة والبطوء بل انما يكون ذلك بحسب الرؤية فان
الاول مبني على ان تحرك الفلك المسمى على قدمها المبني على نفي القادر المختار والثاني
على تشابه الحركة الفلكية البسيطة ولا شيء منهما بثابت فلا يكون ما يتوقف عليهما
متبينا فلا يثبت التداوير لانه موقوف على كون الوقوف والاختلاف غير حقيقيين
وايضا صرح المحققون في مصنفاتهم من ارباب هذا الفن بان نفي الخلاء وعدم
قبول الخرق والالتيام من مبادي هذا الفن فعلم منه ان تصديرهم بالمسائل تابع
للفاسدة كما انه عمدة بل لكونها من مبادي هذا الفن وفيه بحث اذ وجود الفاعل المختار
وجواز وقوع الخلاء انما يقدح في دعوى اصحاب هذا الفن لو كان دعواهم
انه لا يمكن الا على الوجه الذي ذكرنا اما اذا كان دعواهم انه يمكن ان يكون على هذا الوجه
وان امكن ان يكون على وجه آخر كما صرح به الشارح فلا يقدح فيه اذ جميع

دعويهم على هذا التقدير في الصورت المفروضه المذكورة الى جواز ان يكون الحركة المخصوصة
للثوابت بواسطة كروية الفلك وجواز ان لا يكون للكواكب وضوق والاختلاف
في جوهر المحيط بل انما يكون ذلك بحسب الروية بواسطة افلاك مخصوصة مستلزمة
لذلك التحسس فصل في موضعه وجوازه وقوع ذلك بارادة الفاعل المختار دون آخر
لا ينافي تلك الدعوي كما لا يخفى ثم بناء الاستدارت على المقدم ممنوع اذ لا منافات
بين استدارة فلك الثوابت وحدوثه وكذا بناء القدم على نفي القادر المختار غير مسلم
لجواز ان يكون اثر المختار قديما بان يكون الارادة مع المراد في الزمان فيه نظر اما الوكة
الى قوله خمسة وعشرين قال بعض الفضلاء قال في الفصل الثاني من الطريق
الثاني في اثبات العقول من النمط السادس لمص في شرح الاشارات المتاخرون
المعتبرين لارصاد بطلميوس الفاضل اثبتوا لكل كوكب فلكا ممثلا لفلك العوج
مركزه مركز العالم يماس محدبه مقعر ما فوقه ومقعره محدب ما تحته وهو الفلك الكلي
المشتمل على ساير افلاك القمر فان ممثله المسمي بفلك الجوزهر محيط بفلك آخر يسمي
بالمائل وهو مشتمل على سائر افلاكه وفلكا خارج المركز عن مركز الارض انفصل عن الممثل
والمائل انتهى ولا يخفي عليك ان فلك الجوزهر ليس فلكا كليا ولا جزئيا على ما ذكر
كما صرح به الفاضل الرازي في المحاكمات في هذا الموضع اما انه ليس فلكا كليا فلان معنى
الفلك الكلي العام للافلاك الكثيرة هو الفلك الواحد الحقيقي الذي لا يخلو عن احد
الامرين ان يشتمل او ينفصل الى الافلاك ولا ينفصل الغير اليه وان يستقل بحيث لا يعد
جزء من مجموع الافلاك التي علت فلكا للكواكب بمداخلة كل منها في حركة الكواكب وان
الجوزهر مشتمل على افلاك ما ولا يستقل بحيث لا يعد جزء من مجموع كذلك فانه يعد جزء ليس ه
من مجموع افلاك القمر التي لها مدخل في حركته الخاصة ولكان يجعل احد الامرين ما يكفي
في الحركة المحسوسة من حركات الكواكب المحسوسة والامر الآخر ذلك الاشتمال والانفصال

ولا شبهة ان الجوزهر خارج عنهما وتفسير الكلي بما لا يكون جزءا من فلك اخر يقتضي ان يكون الجوزهر
كليا لعدم جزئيته من فلك اخر وجزئيته من مجموع افلاك القمر لا يستلزم جزئيته فلكية
لان المجموع ليس فلكا بل افلاك متعددة كسائر الافلاك الحاوية والمحوية واما انه ليس
فلكا جزئيا فلعدم خروجه عن الفلك الكلي الذي هو المائل فظهر بما ذكرنا ان الافلاك الجزئية
هي التداوير والخارجة المراكز لان الجوزهر لا ينفصل اليه الفلك الكلي الذي هو المائل والمتممات
فلا يسمى فلكا نعم لو كان الفلك للقمر هو مجموع الافلاك الاربعة للقمر لكان الجوزهر والمائل
فلكا جزئيا وانما يكون كذلك ان لو كان المجموع واحدا وحدة حقيقية اذ المراد بالفلك الكلي
هو الفلك الواحد الحقيقي المتصف بالكلية وليس المجموع كذلك بل المائل اذ لك حكم المص
بانه الكلي فظهر ان مجموع الافلاك الواحدة وحدة حقيقية اربعة وعشرون وان
الجوزهر ليس عنده من الافلاك الكلية والجزئية وما ذكره الشارح من ان الافلاك
اما جزئية او كلية يدل على الحصر الا انه خالف المص في شرح الاشارات حيث
جعل فلك الجوزهر من اقسام الافلاك لانه قال فيه مثل يسمى بفلك الجوزهر ومع ذلك
لم يجعل من الفلك الكلي والجزئي ويؤيد ما ذكره من ان الفلك لا ينحصر في الكلي
والجزئي عنده انه قال في المتن وهي قسمان فلكية وعنصرية اما الفلكية الكلية منها
فلم يقل الفلكية اما كلية او جزئية حيث ترك في الثاني اداة الحصر وقال في الاول في
قسمان وظهر بما ذكرنا ان ممثل القمر لا ينفصل عنه شيء من الافلاك هذا كلامه
وحاصل ما دفع به النظر الاول ان الجوزهر والمائل ليسا من الافلاك الجزئية فان المائل
هو الفلك الكلي للقمر والجوزهر ليس من الافلاك الجزئية اولا ينفصل فلك البروج حيث
لا يكون داخلا في تحت فلك من الافلاك وحاصل ما دفع به النظر الثاني ان مجموع الافلاك
الكلية والجزئية اربعة وعشرون وهو مراد المص وجوزهر القمر خارج عنهما وهنا
مع الجوزهر خمسة وعشرون على ما ذكره الشارح لكن في قوله الافلاك الواحدة وحدة حقيقية

اربعة وعشرون بحث من وجهين احدهما ان الافلاك الجزئية ليست بواحدة وحدة
حقيقية بل هي ابعاض من افلاك كلية بمنزلة اجزاء حيوان واحد والفلك الكلي واحد حقيقي
كما ان الحيوان واحد حقيقي وابعاضه ليست آحادا حقيقية والثاني ان الجوزهر واحد
حقيقي فاذا عد جميع الافلاك الواحدة الحقيقية فلا بد من اعتباره نعم لو لم
يجعلوا الكرة المحيطة بالمايل الحقيقي لو لم يعد تلك الكرة في عداد الافلاك بناء على ما
ذكر من تعلق النفس بالمجموع وعدم تعلقها بتلك الكرة بانفرادها الا لزم ان لا يكون
فلك الثوابت والممثلات على الاحتمال الذي اخترعه المص افلاكا لعدم تعلق النفس
بكل واحد منها على انفراده وهذا مما لا قائل به بل امكن رد الافلاك الكلية على ما عند الجمهور
من غير نقص في عدد الاجرام الى ثلثة بان يتعلق نفس بمجموع الافلاك يحركها الحركة الشرقية
ولمجموع فلك الثوابت وما تحته يحركها الحركة الغربية ولاخرى بمجموع الجوزهر والمائل
يحركها الحركة الشهرية وفيه بحث اذ هذا الاحتمال من مخترعات المص ولم يذهب اليه احد حتى
يستقيم رده بانه يستلزم امرا لا قائل به فكما لا قائل بلازمه لا قائل بهذا الاحتمال وبالجملة
فالحال ما جعله لازما له ولما كان اجزاؤها المختلفة الطبايع الخ قال بعض
الفضلاء ان كان المراد بالبسط ما ذكره فلا نخ اما ان يراد بالكل في قوله الافلاك كلها
بسايط جميع الافلاك الكلية والجزئية فيلزم ان يكون الممثلات المركبة من المتمم
وخارج المركز والمتمم بسيطا بهذا المعنى وليس كذلك لانهم صرحوا بان الافلاك
انواع منحصر كل واحد منها في شخص وصرح العلامة في حواشي شرح المطالع بان البحوث
عنه في الهيئة كلي منحصر في شخص وان صورة نوعية كل من تلك الاجسام مخالفة معين ما
ذكروا في ساير الافلاك من الاستدلال باختلاف اللوازم فانهم صرحوا بان لكل
من المتمم وخارج المركز صورة نوعية مختصة به هي الشكل المخصوص والمقدار
المخصوص وغير ذلك من الامور المختصة الدالة على اختلاف تلك اللوازم التي هي

الصور النوعية عندهم فلا فرق بينهما ضرورة اذ يراد الافلاك الجزئية فيلزم ان لا

يلزم خارج الفلك الاعظم وفلك البروج في موضوع القضية ولا يتصل بما ذكر شمول

المذكور لهما وهو امر بعيد عن الاذهان السليمة والطباع المستقيمة وايضا مادة

من الدليل عام لجميع الافلاك كليا او جزئيا وفيه بحث اذ نختار ان المراد بالبسيط

ما ذكره وان المراد هو ان جميع الافلاك الكلية والجزئية بسايط قوله فيلزم ان يكون

للممثلات المركبة من التداوير وخارج المركز والمتممين بسطا قلنا مسلم لكن بطلان

اللازم ممنوع فان كل ممثل فلك واحد حقيقي بسيط وكل واحد من الاربعة المذكورة

بعض منه لا فلك براسه ولا يلزم ان يكون تلك الاربعة مختلفة الحقايق لجواز ان

يكون ابعاضا من امر واحد طبيعي متحد الحقيقة والافلاك التي صرحوا بانها انواع

منحصرة في شخص هي الافلاك التي يكون كل واحد منها موجودا واحدا طبيعيا

براسه لا ابعاضا لفلك واحد طبيعي كالتدوير والحامل ولا يلزم من اختلاف

حركتهما اختلاف حقيقتهما لان حركتهما ليس اثر [illegible] بل هي اثر للنفس المتعلق

بالممثل وهما بمنزلة عضوين من اعضاء حيوان واحد يحرك ذلك الحيوان

بارادته كل منهما حركة مخالفة لحركة الاخر ولو كان اختلاف في حركة ابعاض فلك واحد

مستلزما لاختلاف في حقايقها لاختلف حقايق ابعاض كل فلك حيث يكون حركة

ما حول المنطقة سريعة وبطاء شيئا فشيئا الى حوالي القطبين ولا نم ان الشكل والمقدار

صورة نوعية فان الشكل من الكيفيات المختصة بالكميات والمقدار من الكميات

والصورة النوعية من الجواهر واختلاف الشكل والمقدار في ابعاض الموجود الواحد

الطبيعي لا يوجب اختلاف طبايعها كما لا يخفى فيه نظر في نظره نظر لانه لو

كانت البسايط المختلفة الحقيقة في احيازها الطبيعي وكان الفلك مركبا منها

فلا يخلو اما ان يكون بينها امتزاج بحيث اذا حرك الفلك المركب منها بالاستدارة

خروج بعض البسائط عن حيزه الى حيز بعض آخر مخالف له في الحقيقة ام لا والاول
في جانب آخر وحيد عن الحيز الطبيعي وذلك لا يكون الا بالحركة المستقيمة ولا
شك ان المحدد واجزائه غير قابل لها وما اورده الشارح على هذا من جواز الخروج بالحركة
المستديرة مندفع بما سياتي والثاني يقتضي ان يكون البسائط التي يقع على تقدير
حركة الفلك المركب منها بالاستدارة في حيز بعض آخر موافقة مع ذلك البعض
في النوع وح يكون الفلك المذكور مركبا من طبقات ولكل طبقة حقيقة
واحدة فالجهة محددة بالطبقة المحيطة ولا دخل للطبقة المحاطة في تحديدها
على ان التركيب ح يكون بان يتحقق هناك طبقات محيط بعضها ببعض كل
طبيعة حقيقة اخرى ويتعلق بمجموعها نفس واحدة ولهم ان يجوزوا ذلك
كما جوزوا ان يتعلق بمجموع الافلاك الثمانية نفس واحدة وللنظر بعد مجال الحاصل
دون ساير الجهات ان اراد ان الفلك لا يكفي في تحديد ساير الجهات فذلك لا ينافي
ان يكون علة ناقصة لتحديدها ويمتنع حركته اليها كما يمتنع حركته الى جهتي الفوق
والسفل وان اراد ان ساير الجهات يتحدد بدون الفلك وليس للفلك على تحديدها
اصلا فذلك باطل قطعا لان الجهات المذكورة اجزاء سطح الفلك او نقاط فيه
فكيف لا يكون للفلك دخل في تحديدها واذا كان للفلك دخل في تحديدها يمتنع
حركته الى جهة السفل في الفلك في تحديدها فلا يلزم من ذلك الا تحدد الجهة
قبل حركة الاجزاء في هذا الحصر حيث اذ يلزم من ذلك ايضا ان لا يكون الفلك المركب
من تلك الاجزاء محدد الجهة لامتناع حركة محدد الجهة واجزائه اليها بالضرورة وقد فرض
محددا لها هف وهذا القدر كاف في بطلان اللازم نعم لا يلزم من ذلك ان
يكون الجهة محددة قبل الفلك فالاولى ان نترك ذكره ويقال لعلهم ان لا يكون الجهة
محددة بالفلك وقد بين في موضعه انها انما يتحدد به لكن الفعل في الاول اظهر فيه

بحث فان القوم ذهبوا الى ان الانفعاليين لا يكونا مبدء للفعل لان الفعل في الاوليين الطرح
كما ذكره الشـ قال الشيخ في طبيعيات الشفاء في فصل تعديد الافعال والانفعالات
المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع ان لهذه الكيفيات افعالا وانفعالات منسوبة
اليها مشتركة في جميع الاجسام فمنها ما هي للفاعلتين ومنها ما هي للمنفعلتين فاما التي
للفاعلتين فمنها ما ينسب الى البرودة ومنها ما ينسب الى الحرارة ومنها ما ينسب اليهما
فالمنسوب الى الحرارة مثل النضج والطبخ والشي والتبخير والتدخين والاشتعال
والاذابة والمنسوب الى البرودة مثل الفج ومنع الطبخ ومنع الشي والتدخين و
التبخير ومنع الاشتعال ومنع الذوبان الذي هو الاجماد ومنع الانعقاد ... الحل
والتكريج واما الامر المشترك بينهما فمثل التعفين ومثل تجميد كثير من الاجسام كالحديد
والقرن فانه كما واحد منها يحل بالحر والبرد مثل العقد والتصفيق واما الامور المنسوبة
الكيفيتين المنفعلتين فهي انفعالات لا غير فمنها ما هي بازاء هذه الافعال الصادرة
عن الكيفيتين الفاعلتين مثل النضج ومثل الطبخ ومثل الانقلاء والانشواء والتبخر
والتدخين والاشتعال والذوبان والانعقاد ومنها ما ليس بازاء هذه الافعال
فمن ذلك ما يقاس احد الكيفيتين الى الاخرى اما لليابس مثل الابتلال والنشف
والانتقاع والميعان وللرطب مثل الجفوف والاجابة الى النشف ومنها ما ليس بقياس
احديهما الى الاخرى فمن ذلك ما هو للرطب وحده ومنه ما هو لليابس وحده ومنه
ما هو للمركب منهما فاما الذي للرطب وحده فمثل الانحصار وسرعة الاتصال والانخراق
واما الذي لليابس فمثل الانكسار والانرضاض والتفتت والانشقاق وامتناع
الاتصال بمثله والالتصاق بغيره واما الذي للمختلط فمثل الانشراح والانطراق والانعصار
والانقصار والتلبد والتكرج والامتداد والترقق فهذه هي الافعال والانفعالات
التي لا تصدر عن بسائط هذه الكيفيات وتركبها صدورا اوليا فيكون قابلا

الحركة المستقيمة اقول لكن لا يستدل على ان الافلاك التسعة غير قابلة للحركة المستقيمة
بان الحركة المستقيمة اما الى جهة التحت او الفوق او الجهة وكلاهما ممتنع عليها اما حركة المحدد عليهما فظاهر واما
حركة الثمانية الباقية اليهما فلان بين كل واحد منها وبين جهة الفوق بعد محدود معين
مساو من جميع جوانبه بحيث لو تقرب منه جانب منه يبعد عنه جانب اخر وبالعكس
فيمتنع دنوه اليها وبعده عنها فكيف يمكن حركته اليها وكذا الحكم جهة التحت فانه لو تقرب
احد جانب واحد من هذه الثمانية منها يبعد جانبه المقابل لذلك الجانب عنها وبالعكس فلا
يمكن ان يقرب جميعه منها ولا ان يبعد جميعه عنها فكيف يستقيم حركته اليها وقد
يجاب عنه بان برد الطبقة الزمهريرية معاوقها الخ يحتمل ان يكون بعض الافلاك حارة
وبعضها باردة والبارد معاوق للحار فلذلك لا يصل اثر حرارتها اليها لا يدل ينفي
ذلك من دليل لانها تقوم على ابطاله ما يصل اليها الخ فيه بحث اذ ذوات الاذناب تتوقف
في كرة النار اياما بل شهورا كما ذكره الشيخ فقوة النار على الاتصال لما لم يمنع من توقفها
فيها فمن الجائز ان لا يمنع من حركة الارض التي تحل بها فالاولى ان يقال ولا يخرج عنها اذ
النار مطفوة على الارض بناء على انها اخف منها فلا يصل الارض التي تحلها حتى
يخرج النار بها عن الكروية فان اثبتم لكل واحد عنصر يعني ان استفادة عدد العناصر
من ازدواجات الكيفيات الفعلية والانفعالية انه يعلم منها بعد ان علم ان البسيط
العنصري لا يخلو عن الفعليين ولا عن الانفعاليين انها اربعة اقسام الحار اليابس او الرطب
والبارد اليابس او الرطب واما ان كل قسم منها عنصر واحد بالنوع او عناصر متعددة
فلا دلالة للازدواجات عليها وحينئذ لا يرد ما ذكره المعترض لانا نختار ان المراد
بالحرارة ما هو اعم من الشديد وغيره ولا نحتاج الى ان يثبت محدود الحرارة انواع العناصر
اذ لا يمكن ان يستفاد من ازدواجات الكيفيات ان العناصر اربعة انواع كثيرة
وكيف منها ذلك ومن الجائز ان يكون انواع كثيرة مشتركة في حد واحد من الحرارة

متناه واذا لم يثبت لحدود الحرارت انواع العناصر لم يرد قوله الشم انكم ان اثبتم لكم
عنصر الزم ازدياد العناصر على الاربعة وان اثبتم لبعضها دون بعض لزم الترجيح
مرجح اقول فساده ظ وانا اقول فساد ما ذكره الشارح ظ اما اولا فلان الترجيح
من غير مرجح باق بعد اذ حاصل ما ذكره انهم اثبتوا للحرارت التي في نهاية الشدة عنصر
واحد هو النار ولساير حدود الحرارت عنصر اخر هو الهواء ولا شك ان نهاية
الحرارت حد من حدودها فاثبات عنصر واحد لذلك الحد دون حد اخر
ترجيح بلا مرجح وكذا اثبات عنصر واحد لساير الحدود المذكورة جميعها دون
بحيث يدخل فيها نهاية الحرارت ايض ترجيح من غير مرجح واما ثانيا فلان حدود
الحرارت عند القوم اعني مراتبها انواع لا افراد نوع واحد كما بين في موضعه
فاذا اثبتوا لجميع الحدود المذكورة عنصرا واحدا لم يكن من نوع واحد كما
زعم الشارح مدد من بخارات الارض لو كان حصول تلك القطرات
مرة اخرى بمدد من بخارات الارض لاستقصت من محل يقل فيه البخار
كفوق الصخرة وليس فليس يجوز ان يتحرك الابعد حركته الى مكان الاقرب
فيه بحث اذ لا يظهر الحركة الى بعد الى المكان الاقرب وجه فان الاجزاء البعيدة
من الماء ليست متصلة بالاجزاء القريبة منه لو كانت ماء او واحدا بل يكون بينهما
جسم اخر لا محالة فاذا تحرك الجزء القريب الى الاناء تحرك الجسم المجاور له الى مكانه
لا الجزء البعيد الذي بينه وبين الجزء القريب جسم اخر لجواز ان يكون
للبرد المحيل شرط كان يكون حاصلا من تماس الهواء مع الجزء الغاير من سطح الاناء
لا مع الجزء الثاني منه فان اجزاء سطح الاناء غير مستوية والغاير اشد تبردا كما
...ند مع الاناء للهواء ليس اعظم من تبديد الاراضي الجبلية ايام غير مسلم
اذ الاناء المذكور اشد تبردا من الجبل ولذلك تركب القطرات عليه ولا تركب

فلا

انما سوال ان يكون اشد تدبيرا من الاراضي الجبلية ايضا على ان الهواء المطبق بالاراضي
[الممتدة] في صميم الشتاء بارد جدا والهواء المطيف بالاناء المذكور دون ذلك من البرودة
فيكون اقبل التبريد فان الحار اقبل لقبول البرودة من البارد الا يرى ان الماء
الحار اسرع انجمادا من الماء البارد اسرع انجمادا من الابراد فبعد نزول الثلج يصير
الهواء ابرد ان اراد ان هواء الكرة الزمهريرية يصير ابرد فمم لانه لما انقلب
ماشاء الله من الهواء الذي في الكرة الزمهريرية نصلا او نزل يحرك الهواء
المجاور له الى مكانه لامتناع الخلاء فيحصل فيه سخونة بواسطة الحركة ويوم الصحو
ابرد من يوم المطر ان اراد ان كرة البخار ابرد فمم لكن الانقلاب ليس فيها وان
اراد ان الكرة الزمهريرية ابرد فغير مسلم نعم يحدث فيها بعد المطر سطح سخونة بما تولد
حركة الهواء كما مر انفا بحيث يصير حجارة صلبية قال بعض الفضلاء
لا يبعد ان يكون في [ماء] الاجزاء ارضية مختلطة بتلك المياه المتحجرة
فيحجر الماء وينفصل وينعقد الاجزاء الارضية لانا نقول انعقاد الاجزاء
الارضية وانجمادها المائية كيف يكون في الزمان اليسير الذي ربما يقع احيانا
ولان الاجزاء الارضية اذا كانت في هذه الكرة فلم لا تشاهد والعجب انها اذا حدثت
قبل الوصول الى المواضع المخصوصة التي يقع الحجر فيها لم يتحجر فهي لما اضيفت في تلك
الارض التي فيها قوة معدنية شديدة التاثير في التحجر وقد شوهد وقوع بعض
الحيوانات في معدن الملح والكحل وانقلابه في الحال ملحا وكحلا وربما كان
بعض الحيوانات قلما يغمس رجليه في موضع فيه قوة معدنية محيلة قد استحجرت
قوائمه وهو مست ولا يخفى عليك ان ما ذكر يقتضي عدم تمام الجواب الاول
اذ للسائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون للاراضي التي تظن فيها انقلاب الماء
حجرا قوة شديدة التاثير في العقد ويؤثر في اجزاء ارضية لتلك المياه ويعقدها

دفعة فانهم يجوزون ان يكون في بعض الاراضي قوة معدنية محلية ... الصورة
الحصوت فلم لا يجوزون ان يكون فيها قوة مغيرة من كيفية الى ... في ...
يصير مع بقاء الصورة النوعية فلا بد لنفي ذلك من دليل حتى يتم ما ذكره وفيه
بحث اذ لو صح ما ذكره من ان الحجر مخصوص بموضع مخصوص من الارض لم يلزم
منه انقلاب الماء حجرا لاحتمال ان يكون حصول الحجر من مجموع الاجزاء
المائية والارضية لا انا نعقل الماء فلا يصلح ذلك دليلا على ما جعل دليلا
عليه نعم لو ثبت ان الماء بلا انضمام الاجزاء الارضية ... ينعقد لكان الحال
على ما ذكره واستدل الشيخ في الاشارات وقال في الشفاء ... اثبات
حر الهواء ويبس النار واتضاح القول فيه صعب وسيأتي فيه بالممكن ثم
استدل على يبس النار بانه لا يشك بتجربة في ان ان ... النار صارت فلا يخ اما ان
يكون حارة رطبة او صارت يابسة لا سبيل لطلب ... لما بعُدها المحصر من غيرها
فاذا كانت حارة رطبة فهي من جوهر الهواء واذا كانت من جوهر الهواء لزم
ان يكون لمكانها مكان الهواء فلزم ان لا يكون النار هاربة من حيز الهواء الى حيز
آخر فهي اذن حارة يابسة وقد يقول على هذا ... ان الهواء نفسه اذا سخن
ارتفع عن حيز الهواء المعتدل الحر والبخار ايضا يرتفع ويطلب مكانا
فوق مكان الهواء وهو بعد اشبه بالماء من الهواء فالنار دائما يصعد
بحر مفرط فان الحر المفرط هو سبب ان يكون النار هاربة عن حيز هذا
الهواء الذي حره ليس بمفرط وان كان من طبيعته كالماء الذي هو دون في المكان
اذا سخن فانه هرب عن حيز الماء والهواء جميعا هاربا الى فوق وكالهواء نفسه
اذا سخن في حيز الهواء كان اسخن من سائر الهواء فهو هارب عن حيز المعتدل
سخونة فنقول مجيبين ان الجز الملط انكان من طبيعته الحر المهروب عنه ... الضعيف

يطلب ذلك

يطلب ذلك الهرب عن هذا مع وان كان ليس من طبيعة فهو لا محالة حيز لغير الهواء
فليس يمكن ان يكون حيزا الا المفرط الحرارة اذ كان ذلك المتصعد انما يتصعد
لانه مفرط الحرارة فيكون حيز ما هو مفرط الحرارة حيزا غير حيز الهواء ولا شك
ان ذلك حيز النار فيكون النار غير الهواء في الطبع والهواء المسخن هو يطلب غير
حيز الهواء كما ان الماء المسخن يطلب غير حيز الماء ولكن ذلك الحيز حيز لجرم
اخر لا محالة مانع فيها الكيفية المفرطة للماء والهواء عن حيزهما ليس يطلب شيء
منهما ... نفسه وفي طلبهما حيزا اخر اثبات حيز اخر هو النار فنفسر بما لا لون
له ولا ضوء ... قال بعض الفضلاء استعمال الشفاف بهذا المعنى شايع سواء
جعل مجازا فيه او جعل اصطلاحا اخر غير ما نقل من الشفاء من ان الشفاف
ما لا يمنع الشعاع من النفوذ ... فالحكم على هذا التفسير بكونه سهوا بناء على ان
الزجاج الملون شفاف الا انه يمنع من نفوذ الشعاع فيه سهو قال الشيخ في
كليات القانون في بيان ... قال القار ودت الاشفاف بالحقيقة عدم الالوان
كلها فانه يدل على ان اطلاق الشفاف على الزجاج وامثاله مما له لون ضعيف
اطلاق على سبيل المجاز دون الحقيقة وفيه بحث اذ لا نم ان ما نقل عن الشيخ
يدل على ان اطلاق الشفاف على الزجاج الملون مجاز وانما يدل عليه لو اراد
الشيخ بالملون المشهور منه وليس كذلك بل اراد به معنى اخر كما صرح به في طبيعيات
الشفا بقوله فانا نعني بالملون ما اذا جعل ... لم يرده الى البصر وغير الملون
بهذا المعنى هو الشفاف بالتفسير المذكور في الشفاء فلم يكن للشفاف عنده
معنيان بل اطلق الملون بمعنى اخر وكان بهذا المعنى من فسر الشفاف بما
لا لون له جرى على هذا فلا يكون سهوا ولا ينتقض بالزجاج الملون لانه
ليس ملونا بهذا المعنى متحركة بتبعية حركة الفلك قال بعض الفضلاء

قد يقال يجوز ان يتعلق بذوات الاذناب وما اشبهها نفوس تحركها الى حوالي
المعدل فلا يدل ما ذكره على حركة النار بمتابعة الفلك بل قال الفاضل الشريف في
شرح التذكرة ذوات الاذناب قد تتحرك من الشمال الى الجنوب فلا دلالة لها على
متابعة الاثير للفلك بل حركتها لنفوس متعلقة بها وتحركها وفيه بحث اذ تعلق النفس
بذلك الدخان الذي يشتعل بالنار وتحرقه بعيد جدا وعلى تقدير تعلقها به
يصير حيوانا متحركا بالارادة فعله تدل على حركة مساوية للحركة اليومية
في السرعة ابعد منه والظاهر ان سبب حركته من الشمال الى الجنوب مثلا ان
احراقه يستلزم خروج بعض اجزائها اللطيفة عنها وخروج تلك الاجزاء يستلزم
ثقلها وثقلها يستلزم حركتها الى السفل ولما بقي فيها بعد اجزاء لطيفة مايلة الى
العلو والحرارة المقتضية للصعود لا يتحرك الى السفل بالاستقامة بل يتحرك
اليها لولبيا كما يتحرك اليها الشهب فيبعد بتلك الحركة عن المعدل او يقرب منه
فيدنو تارة الى الشمال وتارة الى الجنوب لكن بواسطة بطوء تلك الحركة وبعد
المتحرك عن الناظر لا يحس بكون حركتها مائلة الى السفل فتامل وفيما
شاهدناه دلالة ظاهرة على ان كرة الاثير تتحرك بالحركة اليومية قال بعض
الفضلاء يحتمل ان يكون تلك الحركة اليومية لذوات الاذناب مستندة الى
نفوسها وان يكون الحركة الاخرى الشمالية والجنوبية عرضية بمشايعة جسم آخر
غير العناصر الاربعة فان الانحصار فيها غير معلوم اذ المواضع التي تكون فيها
ذوات الاذناب يتحرك حركة قسرية واذ لم يعلم القاسر على التعيين فلا دلالة
فيما يشاهد على حركة كرة الاثير حركة يومية بمتابعة الفلك كما هي مقصوده فضلا
عن ظهورها وفيه بحث اذ الشارح ما استدل بما شاهد على وجود كرة الاثير
حتى يدفع بانه يجوز ان يكون هناك جسم غير العناصر الاربعة بل بعد ما ذهب

القوم الى ان فرق كرة الهواء كرة الاثير استدل بما شاهد على انها متحركة بمشايعة
الفلك وما شاهد يدل على ذلك فان اشتعال الدخان الدسم الذي هو مادة
ذوات الذنب يدل على وصوله الى النار وحركة السريعة المساوية للحركة
اليومية يدل على انها متابعة الفلك اذ ليس حركتها السريعة بهذه المرتبة
وجيه غير ذلك والهواء حار قال بعض الفضلاء قال صاحب المواقف
الملائم ان الهواء حار بل هو بارد رطب وانما يستفيد الحرارة من اشعة الشمس
المنعكسة اليه فلذلك كلما كان الهواء ابعد من الارض كان اقل حرا وهكذا كلما
ازداد تقاربه نقل حره ويظهر برده حتى يصير زمهريرا في غاية البرودة فلم
يسلم ان تلك البرودة الشديدة في الهواء ليست له بالطبع بل لمخالطة الاجزاء التي
التي عادت الى برودتها الاصلية لبعده ولم يصل اليه اثر الانعكاس ويرد ذلك بان
القوم بنوا ما ذكروه على التجربة والاستقراء ان البرودة يقتضي الثقل والكثافة
والحرارة الخفة واللطافة وان الهواء اذا كان مساويا للماء او ازيد منه
في البرودة يكون ثقيلا وخفيفا مثله او ازيد على مقتضى تلك التجربة والاستقراء
الذي يفيد ظنا غالبا لمن انصف ويقينا لمن ايد بحدس ينضم اليه وليس غرضهم
في هذا المقام افادة القطع واليقين بل مجرد الظن الغالب كما ذكر في امثالها
وفيه بحث فان البرودة لو كانت مقتضية للثقل والحرارة للخفة كانت الطبقة
الزمهريرية بالنسبة الى الهواء الذي تحته اثقل ولا شك ان الخفيف يطفو
على الثقيل والثقيل يرسب الخفيف فحال الطبقة الزمهريرية انها يطفو على الهواء
الاخف منها والاخف منها يرسب فيها فالاولى ان لا يعلم ان البرودة مقتضية للثقل
مطلقا وان الحرارة مقتضية للخفة مطلقا فان الثقل كيفية مستدعية لحركة
مائلة الى التحت والخفة الى الفوق فلا يلزم من عروض البرودة للخفيف ان يصير

ثقيلا متحركا الى التحت لجواز ان يبقى مع ذلك خفيفا ويكون متحركا الى الفوق غاية
الامر ان يصير حركته الى الفوق بطيئا وكذا لا يلزم من عروض الحرارة للثقيل ان يصير
خفيفا متحركا الى الفوق لجواز ان يبقى مع ذلك ثقيلا ويكون متحركا الى التحت
حركة بطيئة اذا تحرك اليه والطبقة الزمهريرية وان كانت باردة بالنسبة الى الطبقة
التي تحتها لكن لا تخرج بذلك عن الخفة واقتضاء الفوق بل الظاهر ان الكيفية الهوائية
في نفسه هي ما للطبقة الزمهريرية والطبقة التي تحتها يصير احر منها بواسطة انعكاس
الاشعة كما حقق في موضعه واذا كانت الطبقة الزمهريرية لها خفة مقتضية للفوق
لم يرسب فيما تحته لان ذلك حركة التحت وهي مقتضى الثقل لا الخفة وهذا سبب
عدم رسوب الطبقة الزمهريرية فيما تحته واما عدم طفو ما تحتها عليها مع انه اخف
منها فيحتمل ان يكون لاختلاف اجزاء ما تحتها في [illegible] الحرارة الضعيفة العارضة
له فان تلك الحرارة يضعف شيئا فشيئا بحسب البعد عن الارض والماء حتى
اذا بلغ الى قرب الطبقة الزمهريرية يصير ضعيفة جدا كما بين في موضعه ولما كانت
الطبيعة الزمهريرية اكثف مما يليها من الطبقة التي تحتها لكونها اقل حرارة منها بواسطة
خلوها عن الحرارة العارضة فضل حرارتها عليها قليلا جدا لا يقدر على النفوذ فيها و
الطفو عليها وكذا الحال في سائر اجزاء ما تحت الطبقة الزمهريرية فان كل طبقة نفرض فهي
اكثف مما تحتها وفضل حرارة تحتها عليها قليل جدا فلا يقدر ما تحتها على النفوذ فيها
والطفو عليها رطب بشهادة الحس قال بعض الفضلاء قيل القول برطوبة الهواء
بينا في القول منهم بان مخالطة الرطب باليابس بعيدا مستمسكا من التشبث لان
مخالطة الهواء بالتراب لا يفيد ذلك اجيب بانهم لا يتفقون على ان كل رطب
مختلط باليابس يجعله مستمسكا بل انما قال ذلك من فسر الرطوبة بسهولة قبول
الالتصاق والانفصال وهو لا يقول برطوبة الهواء واما من فسر الرطوبة بسهولة قبول

يشتمها وذكرها القايل بطو برابيهولو فنقول ان اختلاط بعض الاجسام الرطب و
اليابسه يفيد ذلك الاولى ما تمزج منه مع النار فان قلت لاشك ان النار
اذا لم تشتعل بما تحرق لا يتوقف كثيرا في الهواء بل اما ان تنقلب هواء او يطفو عليها
فكيف يتصور ان تبقى دائما او مدة طويلة طبقة ممتزجة من ماء وهواء ولماذا لا تنقلب
التي فيها الهواء واذا لم تنقلب هواء فلم لا يطفو عليه مع ان النار يقتضي الطفو على الهواء
بالطبع قلت يتصور ذلك بان الادخنة الغليظة الدسمة التي هي مادة ذوات الاذناب
وما يشبهها اذا قربت من كرة النار ووصل راس هذا الدخان اليها تشبث هذه النار
ويحرقه متنكسة الى ان يبلغ الى اسافل الدخان المذكور كما اذا وضع شمع منطفي تحت
مصباح بحيث يصل دخانه الى المصباح تشبث الدخان بالنار وتنزل الى ان بلغت
الى الشمع ولما كان النار يعقب من الدخان الغليظ المذكور يكون الدخان المذكور
تحته في كرة الهواء واذا بلغت النار اليه تشبث به وتحرقه في كرة الهواء فلا محالة
تمزج النار بالهواء ما دام يحرقه فما دام الدخان يحرق هناك كانت النار ممتزجة بالهواء
فاذا تتابع تصاعد الدخانات الغليظة الى كرة النار بقي الامتزاج المذكور على الطبقة
الثانية الهواء الغالب وهي التي تحدث فيها الشهب فان قلت ما سبب كون حدوث الشهب
في طبقة هي تحت طبقة تحدث فيها ذوات الاذناب وما يشبهها ومن اين علم ان الهواء
في هذه الطبقة اكثر مما في الطبقة الاولى حتى قال الثانية الهواء الغالب قلت يحتمل
ان يكون سببه دقة الدخان الدسم الذي هو مادة الشهب وغلظة الدخان الدسم
التي هي مادة ذوات الاذناب وما يشبهها فان الرقيق اطوع لقبول الامتداد اذا
تحركا الى العلو ليصير اطول من الغليظ فاذا وصل راسهما الى كرة النار وتشبث النار بهما
تحرقهما سائرة الى ان بلغت الى اسافلهما يكون نزولها مع مادة الشهب اكثر
فيكون احتراقها فيما تحتها في احتراق الغليظ ولذلك يرى نار الشهب

من له حد ولا يرى نار ذوات الاذناب واخواتها كذلك ولما كانت مادة الشهب
ارق كان احتراقها اسرع وفشولها وبقاؤها في هذه الطبيعة اقل فيكون الهواء غالبا
فيها على الهواء الكائن في الطبقة الفوقانية لا ينافي بينهما كما في الزجاج قال بعض
الفضلاء القوم حكموا على بعض الاجسام في مقام نفي اللون والضوء عنه بكونه شفافا
قال الشيخ في الاشارات اعلم ان استضاءة النار لسائر ما وراءها انما يكون لها اذا
اذا علقت شيئا ارضيا فيشتعل بالضوء عنها ولذلك اصول الشعل وحيث النار
قوية هي شفافة لا يقع لها ظل ويقع لما فوقها من مصباح وربما كان انفراجها تشا
بحجم اكثر من حجم الشفاف حتى لا يكون لقائل ان يقول انه انشقّ للامتشار
وخلا فراغ للاستمداد الضوء بريبر مسحط النار ليتبين من هذا جميع ان النار
البسيطة شفافة كالهواء واذا استحال اليها النار المركبة التي فيها الشهب استحالة تامة
شفت فظن انها طفئت لها نهى كلامه ومن نظر في هذا الكلام يظهر له ان الشيخ استعمل
لفظ الشفاف هاهنا في مقابلة المرئي والملون والمضيء حيث قال اولا استضاءة النار
بسبب اختلاط اجزاء ارضية لها فتشتعل بالضوء ولذلك كانت المواضع التي كانت
النار فيها قوية كانت شفافة غير ملونة ومضيئة وقال ثانيا فتبين من هذا جميع ان
النار البسيطة شفافة فجعل الشفاف مقابل المرئي الذي لا يكون ملونا ومضيئا كيف
والمقام ليس مقام بيان ان النار لا يمنع نفوذ الشعاع مطلقا بحيث يحتمل ان يكون ملونا
ومرئيا كالزجاج ولذلك قال الامام في شرحه المقصود من هذا الفصل بيان ان النار
غير ملونة وكلام الشيخ يدل عليه كلام المحاكمات وقال ثالثا شفت فظن انها طفئت
اي شفت فغابت عن الحس فظن انها انطفئت وتفريع ظن الانطفاء على مجرد
الشفافية دليل على انه اراد بالشفاف ما لا يكون ملونا ومرئيا ولذلك قال العلامة
الرازي في المحاكمات شفت وغابت عن الحس ونقل عن الحكماء ان الشفاف خال عن

المتعدد بين السواد والبياض وعن كل ما يتوسطهما من الالوان كما وقع في المواقف فانه
يدل على ان الشفاف غير ملون فينبغي ان يحمل ما ذكر ههنا على اصطلاح اخر غير ما ذكر
في الشفاء ان سلم ان الشيخ بصدد التفسير في ذلك الكتاب ويحمل اطلاق الشفاف على
الزجاج الملون المرئي على الاصطلاح المذكور في الشفاء دون هذا الاصطلاح
او يحمل النفوذ فيما ذكر في الشفاء على النفوذ الكامل فيكون المعنيان متلازمين
لان الزجاج الملون لا يكون فيه نفوذ تام ويكون اطلاق الشفاف عليه بطريق
التجوز لقربه من الشفاف الحقيقي وفيه بحث اذ الشيخ اراد بالملون ههنا على ما صرح
في الشفاء بقوله فانا نعني بالملون ما اذا جعل وسائر مرئي لم ينفذه الى البصر وغير
الملون بهذا المعنى هو الشفاف بالتفسير المذكور في الشفاء لا اصطلاح اخر كما
حسبه ولا نم ان نفوذ الشعاع في الزجاج الملون غير تام بل الظ ان نفوذ الزجاج الملون
وغير الملون لو وجد متقاربان وليس للون كثير مدخل في منع نفوذ الشعاع حتى يكون
اطلاق الشفاف عليه مجازا   له طبقة واحدة قال بعض الفضلاء الذي يخطر
بالبال انهم لم يعتبروا للماء طبقات كما اعتبروها للهواء والارض وانهم نظروا
في اعتبارها الى تاثير الاقسام تاثيرا يعتد به في نظرهم بسبب كون تلك الاقسام
منشاء للاحكام المختلفة الظاهرة وعدم كونها منشاء لها كطبقات الهواء فان
بعضها منشاء لتكون ذوات الاذناب والنيازك وما اشبهها وبعضها منشاء
لتكون الشهب وبعضها منشاء لتكون الصواعق والرعد والبرق والسحب
وبعضها حالة عنها او بسبب كون المتميز مما يعد بين الناس متميزا بحيث يعد ونه
حقيقة اخرى كالطين فان الناس مفرقون بين التراب والطين حتى يعدون
الطين حقيقة مغايرة لحقيقة التراب ويثبتون لها احكاما ويعبرون عنها
باسم خاص واما الماء فليس لها اقسام لها احكام مختلفة ظاهرة ومتمايزة عند الناس

مثل الثمان المذكور في الطين بل الماء عندهم شيء واحد مسمى باسم واحد ولا يفرقون
بين ما يختلط بالاجزاء الارضية وبين ما يختلط بالاجزاء الهوائية وما يخلو عنهما فلذلك
لم يعتبروا الطبقات وان امكن ان يعتبر باعتبار ما ذكر وفيه بحث اذ الاجزاء التي
لا يتوقف في الماء حتى يكون طبقة من الماء مخلوطة بها نعم قد يتصاعد من الماء اجزاء
رشية بواسطة الحرارة وغيرها وينتشر في الهواء لكن ذلك في الطبقة الاخيرة من الهواء
في طبقة الماء وتوقف الاجزاء الرشية المائية في الهواء قد يكون بواسطة بقاء الحرارة
الغريبة فيها وقد يكون بسبب تخلل الاجزاء الارضية ايضا لا تقف زمانا يعتد به
في الماء حتى يعد الماء المخلوط بالاجزاء الارضية طبقة من [illegible] بل هي ترسب فيه سريعا
اذا وقعت فيه [illegible] اذ لا تم خلو الارض في زمان من الما[illegible] بعدما شرحه هذا المنع ضعيف
لان ما يبرد الارض هو مجاورة الامور البادرة كالثلج و[illegible] والماء البارد وامثال ذلك
وتخيله بعض اجزائه عن مجاورة تلك الامور غير مستبعد [illegible] مقاطرات الحقيقية قال بعض
الفضلاء اي مقاطرات للشمس اي اذا كان مركز جرمي النيرين على طرفي قطر واحد من اقطار
فلك البروج الذي مركزه مركز العالم فانه ينخسف القمر انخسافا كليا قطعا قال في شرح التذكرة
ذلك يدل على ان الارض في الوسط لان الظلام انما يقع على استقامة الخط الواصل بين مركز
الشمس والارض فلو لم يكن مركزها مركز العالم لم يقع الخسوف الكلي يعني وقوعه تماما
في ظل الارض في المقاطرة الحقيقية بل في غيرها وبهذا يعلم ان الارض ليست مائلة الى الجهات
الاخر فيما بين الجهات التي ذكرناها انتهى كلامه واقول هذا انما يدل على ان انخساف
القمر في مقاطرات الحقيقية دليل على ان الارض في الوسط غير مائلة الى جهة من الجهات الست
وما ذكره المحاشي يدل على عدم خروج مركز على عدم الخروج من الجهات الاربع جهتي
القطبين وجهتي الراس والقدم دون خروجها من احدى جهتي المشرق والمغرب
فان الدليل على عدم الخروج منهما ما ذكره بقوله لان زمان ازدياد ارتفاع الكواكب الخ

٣٩٨

لحق ... فالاصل وجد المتأمل ان الارض لو كانت مائلة الى جهة من الجهات سواء
كانت جهة المشرق او المغرب او غيرهما لم يلزم انخساف القمر بالكلية في بعض المقاطرات
الحقيقية اذ ح ... فقط لا يكون مارا بمركز الارض فاذا وقع النيران في طرفي هذا
القطر لم يلزم وقوع القمر في ظل الارض   حركة المرمى اسرع لا يلزم من كون حركة المرمي
الى جهة حركة الارض اسرع من حركة الارض ان يرى حركته ابطأ من حركة المرمي الى خلاف جهة
حركة الارض في الصورة المفروضة غير محسوسة فلا فالاولى ان يقال اذا كانت حركة المرمي
اسرع من حركتها لزم ان يكون بعد المرمي الى جهتها عن الرامي اقل من بعد المرمي الى خلاف
جهتها عنه في الصورة المفروضة وليس كذلك   ... مشايعته مع جميع ما فيه اي حركة
... الهواء بواسطة حركة الهواء يتصور على وجهين احدهما ان يكون الحركة عرضية ولا يخفى
ان الكبير مساو للصغير في تلك الحركة كالاجسام الموضوعة في السفينة المتحركة والثاني
ان يكون الحركة قسرية حاصلة من مصادمة بعض اجزاء الهواء مع ما فيه وح يكون حركة الحجر
الكبير ابطأ من حركة الحجر الصغير لان تحريك الهواء الكبير اقل تأثيرا من تحريكه الصغير غير
ان الجسم الذي لا يمنعه الهواء عن النزول كالحجر اذا رمي بلي في الهواء المتحرك وتحرك بحركته
ان حركته قسرية لا عرضية ولذلك لو فرض في الحجر الكبير والصغير في مهب الريح وتحركا
بحركتهما كانت حركة الصغير اسرع واذا كانت حركتهما قسرية كانت حركة الكبير ابطأ ولا
... الحجاب   الحكم بشفيف الارض يوجب الحكم بان لا يقع خسوف اصلا ثم لجواز ان
يحجب الارض البسيطة نور الشمس عن القمر ويحجب الارض المخلوطة بغيرها نورها عنه قال
الشيخ في طبيعيات الشفاء فنقول ان هذه العناصر الاربعة لا يوجب فيه من الكيفيات
الاربع ولا الخفة ولا الثقل ما خلا الارض فقد يشبه ان يكون لها لون لكن المانع
... ذلك فيقول اللون الموجود للارض انما يوجب لها بعد امتزاجها بالمائية وغيره
ذلك يصل لنا الكل لزم ان يكون ملونة ونقول لو كان لنا سبيل الى مصادمة الارض

الخالصة لكنها نجدها خالية عن الالوان وكذا نجدها شفافة فالاحرى بالاجسام
البسيطة ان لا يكون لها لون ثم قال ما حاصله ان الاحرى عندي ان لها في ذاتها لونا لا
لو كانت شفافة غير ملونة لما رأى في شيء من اجزاء التربة الارضية شفاف ولكان حكمها
حكم الماء والهواء فان كل واحد منهما وان امتزج فلا يعدم فيه مشف ثم قال فالاحرى
ان يكون الارض ملونة لا ينفذ فيه البصر فانا نعني بالملون ما اذا جعل وراء مرئي
لم يؤده الى البصر اذا صلبت بالقرع واستق نظر هناك اجزاء ارضية الخ في الاستدلال
المذكور بحث لجواز ان ينقلب الممتزج بعد تاثير القرع ولا ينبغ[ي] [ن]سبته الى الماء والارض
والهواء من غير ان يكون فيه شيء من ذلك كما ان الحرارة النار[ية] اذا اثرت في ماء القدر
يظهر فيه اجزاء هوائية بانقلاب الماء اليها ولا يلزم [من] ذلك ان يكون في الماء اجزاء
هوائية فاذن لا يلزم من ظهور تلك الاجزاء في الممتزج بعد تاثير القرع والانبيق
فيه ان يكون تلك الاجزاء حاصلة فيه وكيف يكون النار موجودة في المركبات ولا تنطفي
في الزمان الطويل الذي يكون المركب موجودا فيه مع صغر حجمها ومجاورتها للاجزاء المائية
ولعدم وجود العناصر بالفعل في المركبات لا ينتهي تحليل المركبات اليها بل جزء نفرض
في الياقوت مثلا وان كان في غاية الصغر يكون ياقوتا فالياقوت بتمامه ياقوت
من غير ان يكون بعض منه نارا مثلا ومن ثم ذهب المحققون الى ان البسائط
العنصرية حاصلة في المركبات الواحدة الحقيقية بالقوة كما صرح بهمنيار والشيخ
قد استدل على انها ليست حاصلة بالفعل في المركبات منها حيث قال في طبيعيات
الشفاء قد اجمع المشاؤون على ان الامتزاج لا يكون الا اذا كانت البسائط محفوظة
فلو كانت البسائط محفوظة على حالها لما كان يوجب اجتماعها الجمية او عظيمة ميزانها
انما تخفى بسائطها وهي موجودة حتى لو كان الحس البصري في غاية القوة على
الادراك لجاز ان يرى بدل اللحم ماء اونارا وارضا وهواء متميزات فلا يكون اللحم

بالحقيقة لحال بحسب روية انسان انسان هذا كلامه وهو صريح في ان البسائط
العنصرية ليست في اللحم ثم قال الشيخ وقالوا اذا فسد احدهما او كلاهما فان الفاسد
لا يصلح ان يقال انهما ممتزجين ولا الفاسد والباقي ثم قال ارسطو بعد ذلك بل الممتزجات
ثابته بالقوة او قال لكن الممتزجات قوتها ثابته وعني بالقوة الفعلية التي هي الصورت
لم يعني انها تكون موجودة بالقوة التي تكون للمادة في ذاتها انتهى كلامه وحاصل ما حمل
الشيخ ما نقل عن ارسطو عليه انه اذا انقلب الممتزجات لحما مثلا بقي في مواد الممتزجات
صور من شانها ان تفعل فيها لكن بواسطه مانع من فعلها وهو الصورة اللحمية
لا تفعل فاذا زال الصورة اللحمية بالقرع ولم يبق يفعل تلك الصور في المواد
مثلا عند انقلاب الممتزجات لحما يبقى في مادة الجزء المائي صورت من شانها
ان يجعل تلك المادة سيالا باردا سيالا اذا لم يكن لها مانع عن تلك الافعال فكما انه
اذا وجد مانع عن البشريه كمصادفة النار لم يجعل المادة باردة واذا وجد مانع
من السيلان كمصادفة البرد الشديد لم يجعل سيالا كذلك اذا وجد مانع
عن جعلها ماء كوجود الصورت اللحمية لم يجعلها ماء فاذا زال هذا المانع ولم
يعرض هناك مانع اخر يجعلها ماء وكذا الحال في مادة الجزء الناري والهوائي
والارضي حيث يبقى في كل واحد منها صورة من شانها ان تفعل فيها واذا لم
يكن هناك مانع من فعلها فيها لكن الصورة اللحمية مانعة عن فعل كل واحد
من تلك الصور في مادتها فعلى ما حققه الشيخ يكون مراد المشائين بقولهم
البسائط محفوظة في المركبات اي موادها مع صور ممنوعة عن العمل فيها محفوظة
حتى اذا زال المانع يجعل الصورة التي في مادة الجزء الناري مادتها نارا والتي
في مادة الجزء الارضي مادتها ارضا والتي في مادة الجزء الهوائي مادتها هواء
والتي في مادة الجزء المائي مادتها ماء وعلى هذا يحمل انقلاب المركبات الى العناصر

الاربع بعد زوال الصورة الحاصلة بواسطة الامتزاج التي هي المانع عن عمل الصور
الكائنة في مواد الاجزاء العنصرية ظ ثم الشيخ ذكر مذهبا حدثا في المزاج في قرب
زماننا وهو ان العناصر اذا امتزجت وانفعل بعضها عن بعض تادى ذلك الى ان تخلع
صورها ولا يكون لواحد منها صورته الخاصة وتلبس صورة واحدة ورد ذلك بحجج
طويلة لا نطول بذكرها والفرق بين هذا المذهب ومذهب المشائين على ما حققه
الشيخ انه بقي في مادة كل واحد من البسائط صورة خاصة غير عاملة فيها لمانع
على مذهب المشائين ولا يبقى فيها الصورة المذكورة على هذا المذهب وعلى هذا
المذهب لا يظهر وجه انقلاب المركبات بعد بطلان صورة التركيبية الى
العناصر الاربع بخلاف المذهب الاول فان قلت اذا وجدت صور البسائط
بدونها اذا لم يكن عاملة لم يصح تعريف الصورة بالجزء الذي به يكون المركب بالفعل
قلت لتعريف المذكور للصورة النوعية المعينة للمادة العاملة فيها وكذا
لفظ الصورة موضوعة بازائها ولذلك غير الحكيم عنها حالة العزل عن العمل بالقوة
لا بالصورة كما نقل الشيخ عنه ههنا وتسميتها حال العزل عن العمل بالصورة
باعتبار ما كان او ما يكون فان قلت نحن نعرف الصورة باثارها فاذا كانت صور
البسائط غير عاملة مع صورة المركب لم يكن لها اثر في المركب فكيف يعلم انها موجودة
فيه قلت نعم وجودها فيه بان يظهر اثارها بعد ابطال صورة المركب بالقرع
والانبيق كما حققه الشيخ في بيان ابطال المذهب المحدث في المزاج قال الحكماء
المتولد يجب ان يكون قديما الخ اراد بالنوع المتولد ما يتوقف كل فرد منه على فرد
منه على فرد اخر من ذلك النوع وبالنوع المتولد ما هو اعم من ذلك وفي جواز وجود النوع
المتولد بحث اذ لو توقف كل فرد منه على فرد اخر فما لم يحصل احد هذه الافراد لم يمكن
الفرد الاخر منه فمن اين يحصل منه منه حتى يحصل منه فرد اخر نعم ان لاحظ العقل

فردا معينا منه يجوز ان يحصل من فرد آخر وكذلك الآخر من آخر وهكذا ولما
فرض ان يكون افراده غير متناهية لا يقدر العقل على ان يلاحظ جميعها بهذا التفصيل
ولا يظهر له فساد ذلك بهذا النظر ما اذا لاحظ جميع افراده مجملا وعلم ان حصول
واحد منها بدون حصول واحد آخر سابق عليه ممتنع وان للسابق حكم اللاحق
يحكم جزما بامتناع حصول شيء منها وقد مر لذلك نظاير يحصل كيفية متشابهة
في الكل متوسطة الخ قال بعض الفضلاء يفسر التشابه على مذهب الحكيم
ان يكون اجزاء العناصر في المركب بكيفية واحدة بالنوع مثلا يكون الجزء المائي
متكيفا بجنس النارية بالحرارة التي يكون متكيفا بها بلا تفاوت في الشدة
والضعف وكذا الحال في سايرها فان قيل كيف يتصور التشابه بهذا المعنى في المركب
من الاعضاء المختلفة المزاج كبدن الانسان المركب من القلب في غاية الحرارة
ومن الدماغ الذي في غاية البرودة فانه لا يتصور هناك التشابه بين اجزاء
الممتزج قلنا ليس المراد باجزاء الممتزج الذي اعتبروا تشابهها الاجزاء
المقدارية كما توهم بل الاجزاء التي هي العناصر وليس معنى تشابهها تشابه كل جزء
مقداري منه مع الآخر بل تشابه كل جزء عنصري من حيث هو كل مع الآخر كذلك
ولا شبهة في ان الاتحاد في النوع لا يقتضي ان يكون كل جزء من اجزاء فرد آخر
من ذلك النوع كالبلقة المتحققة في الافراد في حقيقة البلقة فان كل جزء من فرد منها
ليس متحدا مع كل جزء من فرد آخر منها فعلى هذا ان كل الجزء الناري من بدن الانسان
من حيث هو كل فان حرارتها متحدة مع حرارة كل الجزء المائي منه كذلك في
حقيقة الحرارة المخصوصة فان تفاوت الاجزاء المخصوصة من افراد هذه
الحقيقة لا ينفي الاتحاد في تلك الحقيقة كالبلقة فان التشابه على قسمين تشابه
يكون كل جزء مقداري من احد المتشابهين مشتركا في الحقيقة النوعية مع جزء

مقداري من الآخر كما اذا لم يكن اجزاء المركب متفاوتة المزاج وتشابه لما يكن كذلك

بل يتفاوت بعض الاجزاء المقدارية مع بعض كما اذا كان اجزاء المركب المقدارية مختلف

المزاج وهذا التفاوت لا ينافي تشابه كل العنصر مع الآخر مثله وفيه بحث اذ رجع

ما اعتبر من تشابه كل العنصر الى ان كل مرتبة من مراتب الكيفية المزاجية التي

يوجد في الجزء الناري من المركب يوجد في الجزء المائي منه مثلا وبالعكس وكذا الحال

في ساير الاجزاء العنصرية الحاصلة في المركب ولو اريد بالتشابه ذلك لكان مجموع

مركبات مختلفة كحيوان وشجر وحجر متشابها بهذا المعنى فان كل مرتبة من مراتبه

الكيفية المزاجية الحاصلة في الجزء الناري مثلا من هذا المجموع حاصلة في الجزء الناري

مثلا من هذا المجموع حاصل في الجزء الناري والمائي والهوائي والارضي منه ايضا و

بالعكس ولا شك ان مثل هذا المجموع ليس متشابها في المزاج فالاولى ان يقال

المراد بتشابه المزاج في الكل ان يكون متشابها في كل جزء من اجزائه ماله من مزاج واحد

سواء كان ذلك امرا واحدا طبيعيا كقطعة ياقوت او جزء من اجزاء امر

واحد طبيعي كقلب او دماغ من حيوان قال فان صورة الماء يفعل فعلين مختلفين

متقابلين قال بعض الفضلاء قال المصنف في شرحه للاشارات ان الدليل على

ان الصورة يفعل في غير مادتها بتوسط الكيفية ان الماء الحار اذا اختلط بالماء البارد

ينفعل كل منهما عن الآخر وانفعال البارد من الحار انما هو من الحرارة التي هي مبردة

بالذات فلولا ان تاثيرها في البارد بتوسط الحرارة لم ينفعل البارد منها وقال في نقد المحصل

والحق ان الكاسر هو الكيفية والمنكسر هو محلها ولذلك يحصل التوسط بين الماء الحار

والبارد اذا امتزجا من غير حصول صورة غريبة فيها فلا يلزم منه جمع بين كلاميه

تناقض هذا كلامه ولا يذهب عليك ان النظر الجليل يستدعي ان يكون الماء

البارد ينفعل عن الماء الحار عند امتزاجهما ولو كان الماء فاعلا كان الفاعل صورة

الكيف

الكيفية والمحجري على هذا في شرح الاشارات والنظر الدقيق يستدعي ان ينفعل الماء
البارد عن حرارة الماء الحار عند الامتزاج المذكور ولو كانت الحرارة فاعلة كان
الفاعل الكيفية لا الصورة والمصنف اختار ذلك في نقد المحصل لا يتصور الا
احالتها في كيفيتها اه ان اراد بالكيفية التي ادعى انه لا يتصور اعداد المادة الا بايجادها
فيها كيفية محسوسة من جنس الحرارة والبرودة كما يشعر به قوله فيستحيل الى كيفية قريبة من
الكيفية المعدة حتى كان اعداد الماء لقبول الحرارة بحصول كيفية قريبة
من الحرارة المعـ[illegible] فيه فالحصر ممنوع لو كان كذلك ينقل الكلام الى تلك الكيفية
القريبة من الكيفية المعدة ويقول اعداد المادة لقبولها بحصول كيفية اخرى
من هذا الجنس فيه ويتسلسل نعم اعداد المادة لقبول الصورة بحصول كيفية
من هذا الجنس فيها لا اعدادها لقبول الكيفية وان اراد الكيفية الاستعدادية
فهب انه مسلم لكن لا يلزم منه نقل الكلام الى الاعداد محذور لان الكيفية المعدة
ما فيه بحال الاعداد مثلا البرودة للمائية المعدة لمادة النار لقبول البرودة
ما فيه حال لحصول الكيفية الاستعدادية من حرارة النار في مادة الماء فلا يلزم شيء
من المحذور وبالجملة انما يلزم ذلك لو كان الاحالة في الكيفية المعدة هذا وان شئت
تحقيق هذا المقام الذي زلت فيه اقدام الافهام فاعلم ان اعداد كيفية مادة كيفية
اخرى لقبول الكيفية انما يكون في زمان لا في ان فلا في زمان ان المصادفة الاولى ان
الماء المجاور للنار يتسخن بعد حين لا في اول وهلة المجاورة فاذا امتزجت العناصر
وتمادى امتزاجها زمانا لا يبقى مستعد مادة كل منها في ذلك الزمان لقبول كيفية
مناسبة للكيفيات المعدة مع بقاء كيفياتها المحسوسة فيه ثم لما تم الاستعداد
زال عن مادة كل منها الكيفية المحسوسة وقام بها كيفية مناسبة للكيفية المعدة
يتحرك كل منها في كيفيته الى ان يبقى بكيفياتها مثلا يحصل في مادة الجزء المائي

حرارة ضعيفة لتحقق ما يتوقف عليه حصولها وهو مجاورة النار زمانا لا يقا[illegible]
في مادة الجزء الناري برودة ضعيفة لتحقق ما يتوقف عليه حصولها وهو مجاورة
الماء والارض زمانا لا يعتد به لما كان الجزء الناري بعد لحر من الجزء المائي وكلما جاورا
زمانا لا يقا يقتضي حركته في كيفيته وكان الجزء المائي ابرد منه وكان مجاورا لها كـ
كذلك تحرك كل واحد منهما في كيفيته الى ان تشابها في الكيفية وقس عليها الجزء الهوائي
والارضي ولا يرد على هذا ما اورده الشارح من ان انفصال المادة ههنا ليس الا
باستحالتها في كيفيتها واذا كانت المادة منفعلة في الكيفية كانت الكيفية معدة
بالضرورة فكان الاشكال عن انفعال الكيفية باقيا بحاله وانما قلنا لا يرد ذلك لان
تاثير كل واحدة منها في مادة اخرى باعداد المادة لقبول الكيفية المناسبة للمعد
وذلك الاعداد قبل انكسار سورتها كما ذكرنا فلا يلزم ان يكون الغالب حال الغلبة
مغلوبا ولا ان يصير المغلوب غالبا فلا يرد عليه ايض ما اورده بعض الفضلاء
من ان الاعداد متقدم على وجود المعلول فلا يلزم كون المغلوب غالبا لان صرافة
معدة
كل كيفية معدة للمرتبة الضعيفة من كيفية اخرى متاخرة وتلك المرتبة الضعيفة
للمرتبة الاخرى من الاولى اضعف وهكذا الى ان ينقطع الحركة ويصل الى المنتهى الذي
هو الكيفية المتوسطة المتشابهة بقي ههنا شيء وهو ان المعد لا بد ان يكون له
تفعل
مدخل في المعلول من حيث وجوده وعدمه فاذا كان سورة كل كيفية معدة
السورة التي يستلزم اعدادها لانفعال المادة في كيفيتها الذي هو انكسار السورة
وزوالها يكون زوال سورة كل كيفية معدة على زوال الاخرى فيلزم الدور
وانما قلنا لا يرد هذا ايض لان المعد بحسب ما حققناه امتزاج العناصر بباقية
كيفياتها على صرافتها زمانا لا يعتد به والمعلول هو الكيفية المناسبة للكيفية المعدة
المعتدلة
فاذا انعدم الامتزاج في الزمان المخصوص المذكور بانقضاء ذلك الزمان حصل الذي

مع الكيفية المناسبة ولا يتوقف حصوله على انكسار سورة كيفية العناصر حتى يلزم الدور
ل انكسار سورتها وحدوث الكيفية المناسبة للمعد في ان واحد كما ان زوال البياض
ن المحل وحدوث السواد فيه في آن واحد ولا يرد عليه ايضا ما سوده الشارح على
قول من قال الحق ان يقال انه لا فعل ولا انفعال بين العناصر المجتمعة بل اجتماعها على
صرافة كيفياتها مصغرة متماسة معدة تامة لزوال تلك الكيفيات الصرفة ووجود
كيفية اخرى متوسطة بينهما من ان تلك الاجزاء المتصغرة التي خلطت كيفياتها
الصرفة بلا فعل ولا انفعال يكون متفاوتة في الاستعداد فكيف يلبس كيفية
متوسطة متشابهة في الكل وانما قلنا لا يرد عليه ذلك لان اجتماع العناصر زمانا ما
ابقا على صرافة كيفياتها بدون فعل وانفعال على ما حققناه معد لان يحصل في مادة
كل واحد منها لمناسبة له لا الكيفية متشابهة في الكل حتى يرد عليه الرد المذكور ثم اجتماعها
زمانا ثانيا مستدعي ان يتحرك مادة كل منها في المناسبة الى الكيفية المتشابهة في الكل
واذا انتهى حركتها الى الكيفية المتشابهة يلبس مادة كل منها تلك الكيفية هذا وقد قال
بعض الفضلاء قيل المراد بالتشابه في المزاج ان يكون لكل جزء من اجزاء العناصر
من المزاج بقدر ما يكون للآخر مثلا ينبغي ان يكون للجزء المائي من الحرارة ما
يكون للجزء الناري وهكذا وقد صرح اكثر المحققين بانه لا بد في التشابه ان
يكون الكيفيات القائمة باجزاء العناصر متماثلة في الشدة والضعف وغير
متفاوتة فيها ولنا فيه بحث لان الدليل الذي استدلوا به على ثبوت المزاج يعني
الكيفية الواحدة المذكورة وهو ان تحقق المناسبة بين المفيض والمستفيض
التي لا بد منه في الافاضة انما يتصور في صورة افاضة الصور النوعية من المبدا
على المركبات المزاجية اذا ثبت الكيفية المزاجية الواحدة بين اجزاء المركب اذ تحقق
المناسبة بين المركب المستفيض والمبدا المفيض في الوحدة انما يدل على ثبوت

المزاج الواحد في اجزاء المركب مطلقا اعم من ان يكون ذلك واحدا بالنوع ولاذ للمنافاة
بين المقبض والمستفض التي لابد منها في الافاضه بحققه في صوره الاتحاد وان كان
اتحادا بالنوع وكون المناسبه في حقيقه النوعيه كافيه في الاضافه دون غيرها
ليس مما يدل عليه شبهه فضلا عن البرهان وليس لهم دليل دال على تعين الكاف ومن
الاتحاد على انا نقول تفسيرهم التوسط بكون الكيفيه بحيث يسخن بالقياس الى
البارد ويبرد بالقياس الى الحار وكذا في الرطوبه واليبوسه يدل على ان لا يكون
الاتحاد بالنوع الذي اقتضاه تفسير المتشابه بالمعنى المذكور معتبرا في الكيفيه
المزاجيه لان هذا التفسير يتحقق في صورة الكيفيات المتفاعلة المتفاوته في
الشدة والضعف بشرط ان يكون كل واحد من المتفاعلين منكسر تحت مطلق
الكيفيه الفاعله مثلا يكون برودة الماء منكسرة بحيث يصدق عليه
مطلق الحرارة ولا يكون واصله الى حد بحوبه النار ففي هذه الصورة يتحقق
التوسط بالتفسير المذكور ولا يتحقق الاتحاد في الحقيقه النوعيه لان الحرارت
ليست حقيقه نوعيه عندهم لا يقال تحقق التوسط بالمعنى المذكور لا يدل على عدم
اعتبار الاتحاد في النوع في الكيفيه المزاجيه لان قيد التشابه المفسر بالتفسير
المذكور معتبر في تفسير المزاج ايضا لانا نقول انهم صرحوا بان قيد التشابه
ليس للاحتراز بل لتحقق الماهيه فان قيد التوسط يخرج ما يمكن ان يخرج منه
فلا يكون التشابه اخص من التوسط بالمعنى المذكور فظهر بما ذكرنا ان القول
يكون التشابه عبارة عما ذكر مناف للقول بكون التوسط مخرجا لما يمكن ان
يخرج بالتشابه لظهور ان الاول اخص من الثاني وايضا قولهم ان انكسار
تضاد الكيفيات واستقرارها على كيفيه متوسطه واحدانيه يوجب ان يحصل
لتلك العناصر الممتزجه الى مبدءها الواحد نسبة بسببها تستحق ان تفيض عليها صورة

بنفسه بحفظها فكما كان الانكسار اتم كان النسبة اكمل والنفس الفايضة لمبدءها
اشبه يدل على ان الاتحاد الذي اعتبروه يتفاوت فبعضه اشد وبعضه
اضعف وهذا لا يتصور الا اذا كان وحدة الكيفية الوحدانية قابلة للشدة و
الضعف بان يكون بعضها اتحادا في النوع كما اذا كان الكسر والانكسار اشد و بعضها
اتحادا لا في النوع كما اذا لم يكن كذلك ولا شبهة في ان الاتحاد بالنوع الذي ارادوه بالتشابه
المفسر بالتفسير المذكور لا يتصور فيه التفاوت المذكور فتامل وفي بحثه
بحث اذ الظاهر ان مراد القوم بما نقل عنهم من تشابه اجزاء العناصر في المزاج ان الاجزاء
العنصرية لا تختلف فيه بان يكون الاجزاء النارية مثلا احر من المائية والمائية ابرد
من الارضية [illegible] لك ولم يريدوا ان الاجزاء كل ممتزج واحد حقيقي نوعا واحدا حقيقيا
نوعا واحدا من الكيفية المزاجية كما حسبه فان اختلاف اعضاء الحيوان الواحد
الذي له صورة واحدة في الكيفية المزاجية ضروري فان القلب نوع منها والدماغ
نوعا اخر وكذا العظم واللحم وغير ذلك والفقر فيه انه لا خفاء في ان الصور النوعية
تتبع الكيفية فان الماء اذا اشتد حرارته ينقلب هواء وغير ذلك فذهب القوم
الى ان الصورة النوعية الفايضة على المركبات العنصرية ايضا تابعة للكيفية العارضة
للاجزاء العنصرية المركبة هي منها لكن لا يكفي في حدوث الصورة الواحدة بالعدد
كيفية الاجزاء العنصرية باي نحو كان الا يرى ان كيفية الاجزاء العنصرية كلها واحدة
بالجنس وبالمحمول وبالموضوع ايضا ولا يعرض لجميع تلك الاجزاء صورة واحدة باوان
كثيرا من الشيئين المتحدين في نوع واحد من الكيفية المزاجية كقطعتي ياقوت
ليس لهما صورة واحدة بالعدد بل لا بد لذلك الى ان يعرض للاجزاء العنصرية
المتصغرة المتماسة كيفية واحدة بالعدد بان تخلع تلك الاجزاء كيفياتها و يعرض
معها كيفية بسيطة واحدة بالعدد فهي تستتبع صورة واحدة بالعدد سوا

٤ سواء كان الاجزاء المفروضه في تلك الكيفيه متحدة في النوع كقطعة ياقوت حقيقيا

فان مزاج ابعاضها نوع واحد ام مختلفه فيه كفرس فان مزاج اعضائه انواع مختلفه

معدلة بعضها ببعض اخر ولا يذهب عليك انه لا يلزم من بساطة الكيفية العارضة

للاجزاء العنصرية ان يكون الاجزاء العنصرية متشابهة في [illegible] يعني ان الاجزاء

المائية مثلا لا يكون ابرد من الاجزاء النارية والنارية احر بل علو اذلك من امر اخر

وانما قلنا لا يلزم ذلك لاحتمال ان يكون الاجزاء المفروضة لتلك الكيفية البسيطة

مختلفة ويكون الاختلاف بان الاجزاء المائية مثلا في الممتزج ابرد من النارية

واحتج الشيخ على فساد هذا المذهب قد احتج الشيخ على فساده في طبيعيات الشفا

بقوله ولو كان هذا الراي حقا لكان المركب اذا استلط عليه النار وفعل فعله

متشابها فلم يكن القرع والانبيق بمرمى الى شيء قاطر مستحيل على النار البتة والى شيء ارضي

لا يقطر البتة الى اخر ما ذكره قال بعض الفضلاء قال العلامة في شرح المواقف وبطله

ايضا ما حكيناه من حكاية القرع والانبيق لان اختلاف ما يظهر فيه اي في المركب

من الاجزاء يدل على اختلاف استعدادات فيها اي في المركب من تلك الاجزاء يعني

اذا وضعنا فيها قطعة لحم مثلا تميز الى جسم مائي متقاطر والى ارضي يتقاطر والى

ارضي لا يتقاطر فدل ذلك على ان الاجزاء التي في المركب مختلفة في استعداد التقطر

وعدمه اذ لو كانت متفقة فيه لكان الكل قاطرا او غير قاطر وهو اي اختلاف

الاستعداد دليل اختلاف الماهيات لان القابلية من لوازمها وان اختلاف اللوازم

يدل على اختلاف الملزومات وفيه بحث لانه ان اراد بالاستعداد الامكان

الذاتي فلا نم ان الاتفاق فيه يستلزم الاتفاق في التقطر وعدمه وانما يكون كذلك

ان لو اجتمع تلك الاجزاء كلها بشرايط التقطير وعدمه وهو ممنوع لم لا يجوز ان

يحصل البعض اجزاء اللحم شرايط التقطير دون البعض الاخر فلذلك يكون متقطرا

دون

ون بالاخر وان كان الكل مشتركا في امكان التقطر وعدمه وكون الوضع في
القرع والانبيق شرطا كافيا فيه وان اراد به الكيفية الاستعدادية فمكون
الاتفاق فيه يستلزم الاتفاق في التقطر الا كون تلك الكيفية من لوازم الماهية
ممنوع كيف وانها موجود خارجي عندهم فيكون من لوازم الوجود الخارجي وايضا
ما ذكر منقوض باجزاء العنصر الواحد فنقول ان بعضها ينقلب عنصرا وبعضها
الى اخر فانا نشاهد انقلاب بعض الهواء الى الماء وبعضه الى النار فدل
على ان اجزاء الهواء متفاوتة في استعداد المائية والنارية وعدمه
اذ كانت متفقة لكان الكل ماء او نارا الى اخر ما ذكره وفي بحثه بحث اذ يحتمل ان
المراد بالاستعداد ههنا القوة الباقية في الممتزجات على ما نقل الشيخ في طبيعيات
الشفاء عن المعلم الاول بقوله ثم قال ارسطو بعد ذلك بل الممتزجات قوتها
باقية وعنى بالقوة الفعلية التي هي الصورة لا الاستعداد المعتبر في المادة
حسبما نقلنا عنه انفا وتوضيح ذلك ان الممتزجات على ما نقل الشيخ في ك
منذ حدوث المزاج اربعة اقسام نار وهواء وماء وارض ثم اذا امتزجت
وتفاعلت وخلعت كل واحد منها عن كيفيته الخاصة به وحصلت في المجموع
كيفية بسيطة وانقلب الممتزجات المذكورة نوعا غير الانواع التي كانت كاللحم
مثلا لم يبق هناك ماء فان الاجزاء التي كانت ماء فهي الآن لحم لكن بقي في تلك الاجزاء
قوة المائية حتى اذا بطلت اللحمية صارت ماء والحاصل ان هذه الاجزاء بحيث اذا
لم يكن مانع كانت ماء واذا حدث مانع عن كونها ماء كاللحمية لم يكن ماء ثم اذا
زال ذلك المانع عادت ماء والمعلم الاول عبر عن ذلك بقوة الماء والشيخ
... عنها بالصورة وعنى بها امرا كائنا في الاجزاء المذكورة مقتضيا لذلك
ان فيها امرا مقتضيا لكونها باردة فاذا حدث امر مانع عن البرودة كمجاورة

النار زال البرودة ثم اذا زال المانع عادت باردة وكذا الحال في الاجزاء المائية
والهوائية والارضية واستدل الشيخ على وجود الصورة المذكورة في الاجزاء
العنصرية التي صارت نوعا اخر بما نقلنا عنه في صدر هذه الحاشية وحاصله
انه لو لم يكن الصور باقية فيها بل يكون كلها متساوية لم يكن لبعضها قوة ما ليست
لها دون بعض آخر فاذا فعل النار فيها فعلا متشابها يصير بعضها ماء وبعضها
ارضا ولا يتوجه عليه ما اورده المعترض لانه اعتبر تشابه فعل النار فيها بخلاف
ما اذا كانت فيها الصورة المذكورة فانه اذا بطل اللحمية بفعل النار عاد كل بعض
من الاجزاء الى ما كان قبل حدوث اللحمية فالاجزاء التي كانت نارية عادت الى
النارية والتي كانت ماء الى المائية وكذا الهوائية والارضية وعلى هذا ينبغي ان
يحمل الصور في قوله مع حفظ صور البسائط على القوة المذكورة التي سماها الشيخ
صورة لا على ما يكون به الشيء بالفعل لانه لا يدل على وجود العناصر بالفعل في
المركبات فانه غير واقع كما عرفت ولا يجري هذا الدليل في البسائط اذ انقلاب بعضها
عنصرا وبعضها عنصرا اخر باقتران امرين مختلفين مثلا اذا استولى على الهواء الحرارة
يصير نارا واذا استولى عليه البرودة يصير ماء والدليل المذكور يدل على ان انقلاب
بعضها شيئا وبعضها شيئا اخر باقتران امر واحد متشابه النسبة اليه يدل على
بقاء الصور فيها   اذ هو شفاف لا يمنع البصر عن النفوذ فيه قال بعض
الفضلاء يحتمل ان يكون تلك الاجزاء متصغرة متفرقة حالة الكمون والبروز فلذلك
يرى في الثاني دون الاول ويحتمل ان يكون على البساطة في حالة الكمون دون البروز
بسبب ان لا يكون في الاول المماسة التامة بين اجزاء العناصر [illegible] بان يكون الاجزاء
النارية متعلقة باجزاء ارضية وتستضيء بضوئها ويكون كذلك في الثاني وفيه
بحث لان حال البروز حال مباشرة النار فيه وهو حينئذ متخلخل وحال الكمون متكاثف

يكون المناسبة حال التكون اتم منها حال البروز فتختلف الامزجة في الاعداد
قال بعض الفضلاء قالوا ان المعد لفيضان الصورة او النفس للممتزج ليس الا
المزاج والمناسبة للمبدأ في الوحدة بنسبة وفيه بحث اما اولا فلان جزمهم
بكون المزاج معدا لفيضان الصورة والنفوس مما لا طريق اليه اذ لا بد ان لا يجوز
اجتماع المعلول مع المعد في زمان حدوث المعد ولا دليل لهم يدل على امتناع
اجتماع المزاج مع فيضان الصورة او النفس بل يجزمون جزما ضروريا بان المناسبة
في الوحدة التي هي مجتمعة مع المزاج الذي هو علة مقتضية لها تماما يجوز اجتماعها
في اول حدوثها مع الفيضان غير مناف له فيلزم جواز اجتماع المزاج في ذلك
الزمان ايضا ودعوى ان الفيضان متوقف في جميع المركبات المزاجية على شرط
لا يمكن اجتماعه مع المزاج في زمان حدوثه مما لا يدل عليها شبهة فضلا عن
برهان على ان كلام بعض المحققين يشعر بان الفيضان بعد المزاج انما يتوقف
على كون الممتزج محلا لتصرف الصورة وتاثيراتها ولا شبهة في محلية التصرف
المذكور لا ينافي الاجتماع مع حدوث المزاج وفي بحثه بحث اذ قوله لا دليل لهم يدل
على امتناع اجتماع المزاج مع فيضان الصورة او النفس غير مسلم والدليل على ذلك ان
محل المزاج الواحد المقتضي لمناسبة الممتزجات مع المبدأ في الوحدة هو العناصر
الاربعة وعند فيضان الصور او النفس لم يبق العناصر الاربعة بل ينقلب الى نوع من
انواع المواليد الثلث كما حققناه آنفا فلو بقي المزاج المذكور مع الصورة او النفس
يلزم بقاء العرض بعد فناء موضوعه هف نعم بعد فيضان الصورة او النفس
مزاج لا [illegible] له وهو غير المزاج المعد للصورة او النفس ثم قال العلماء ثانيا فلانهم
يجوزون تعلق نفس واحدة بالافلاك الكلية المركبة من الافلاك الجزئية الواحدة وحدة
اجتماعية بسبب تماس الافلاك الجزئية على الوجه المخصوص بل جوز المحققون تعلقها

بالافلاك الثمانية بل السبعة كما مر فاجازوا تعلق نفس بالمركب من الامور المتعددة الواحدة
وحدة اجتماعية وحصل المناسبة بين المفيض والمستفيض في صورة ذلك الاجتماع
المخصوص بدون اشتراط شيء يوجب المناسبة بينهما في الوحدة الحقيقية فلم لا يجوز ان
يكون اجتماع عناصر متعددة على الوجوه المخصوصة المقتضية لكون المجموع
واحدا وحدة اجتماعية على انحاء شتى كافيا في فيضان الصور والمزاج ولا فرق بين
المستفيض القديم والحادث في اشتراط المناسبة بينه وبين المفيض حتى يقال ان المناسبة
ليست بلازمة في فيضان النفس الفلكية بخلاف صور المركبات العنصرية ونفوسها
فلا يلزم من عدم الاشتراط فيها عدم الاشتراط في الثانية وايضا جوزوا في فيضان المزاج
كون المحل واحدا بالاجتماع فلم لا يجوز ان يكون المناسبة في تلك الوحدة كافية في فيضان
الصور والنفوس فان قلت يرد ايضا انهم جوزوا تعلق النفس بالكواكب ذوات الاذناب
مع انه لا مناسبة فيها بحسب المزاج لانه كمنه وحصل انه متشابهة حاصلة من اجتماع العناصر
الاربع وتلك الكواكب مركبة من العناصر الثلثة النار والارض والهواء فلم لا يجوز ان
يكون كذلك في نفوس المركبات العنصرية قلنا لا يرد لان دعويهم ان المزاج هو المعد
في المركبات من العناصر اذ المناسبة لا يكون فيها الا بحسبه وفيما نحن فيه بحث لان
مادة الفلك ليس مستعدا على نفسه عندهم فلا يفيض على الاجزاء المجتمعة بلا امتزاج نفس
هناك حتى يستلزم قياس فيضان الصورة او النفس على العناصر المجتمعة عليه بل
يفيض مادته عن نفسه اما وحدها واما بمشاركة غيرها وقد نقلنا فيما سلف تصريح
الشيخ بجواز كلا الامرين بخلاف الحوادث فان موادها متقدمة على ما حدث من نفوسها
او صورها فهناك يجتمع امور ثم يفيض عليها صورة او نفس والفرق بين الصورتين
ظ واما فيضان المزاج فمناطه انكسار سورة كيفيات العناصر المستلزم لزوال
كيفية كل واحد منها واستعدادها لقبول كيفية واحدة لا اجتماع العناصر ولا يكفي

اجتماع العناصر فى فيضان المزاج حتى يصح ان يقال لا يجوز ان يكفى فى فيضان
المزاج ثم تعلق النفس بذوات الاذناب بعيد كما ذكرناه وعلى تقدير وقوع
ذلك فيجوز ان يكون مركبا من العناصر الاربعة وتكونه فى قرب كرة النار
لا ينافى ذلك كما ان تكون الحيتان فى الماء لا ينافى تركيبها من العناصر الاربعة
فلم يثبت ان شيئا من ذوات الانفس مركبا من ثلثة عناصر حتى يتوهم ان يقال لم
يجوز ان نفوس المركبات العنصرية كذلك ثم ان تصغر العناصر
وامتزاجها على مراتب متفاوتة وبذلك يتفاوت حال الامزجة بالقرب والبعد
المقيسة الى الاعتدال بمعنى ان الممتزجات المتفقة فى مقادير العناصر من الاعتدال
يتفاوت امزجتها قربا وبعدا بحسب تصغر الاجزاء وامتزاجها واما الممتزجات
المتخالفة فى مقادير العناصر فلا يلزم ان يكون ما يكون اجزاؤه اصغر وامتزاجه
اكمل يكون اقرب من الاعتدال لجواز ان يكون بعده عن الاعتدال بواسطة التفاوت
الفاحش فى مقادير الاجزاء العنصرية ضعيف الوحدة وصورته ممنوع
اذ جهة الوحدة على ما قرره الشارح هى استقرار العناصر على كيفية وحدانية و
حصول هذا المعنى فى المعدنى والنبات والحيوان على السواء كما لا يخفى فكيف
يكون المعدن ضعيف الوحدة دونهما ولذلك اكتفى المص فى اختلاف الاعداد
بقرب الامزجة وبعدها عن الاعتدال ولم يضم اليه قوة الوحدة وضعفها كما
فعله الشارح لا على امتناع وجود مركب الخ يمكن ان يقال تساوى مقادير
كيفياته الاول يستلزم تساوى ميول بسائطه اعنى ميولها الغير القسرية التى
فيها الكلام لان ميولها بواسطة بعض تلك الكيفيات كما يفهم مما نقلنا من الشفاء
فى اثبات يبس النار وكون الميل بحسب الكيفية ولذلك يختلف باختلافها فان
تساوى مقادير الكيفيات الاول فى المركب يساوى ميول بسائطه والدليل الدال

على انتفاء مركب متساوي ميول لبسائطه يستلزم انتفاء مركب متساوي مقادير
كيفياته الاولى لان انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم واما قول الشارح يمكن ان
يكون كيفياته الاول متساوية ويكون ميول بسائطه متفاوتة بحسب تفاوتها في
الكم والوضع او غير ذلك كتفاوت ابعادها من امكنتها الطبيعية على ما مر ففيه
بحث لان الميل لا يتفاوت بشيء من الامور الثلثة المذكورة فان الميل المذكور هو
وزن الجسم البسيط من الخفة والثقل ووزنه لا يختلف باختلاف الكم والوضع
والبعد من المكان الطبيعي ان لم يتبدل احدى الفاعلتين بالتجربة اما اذا تبدل
احديهما فقد تبدلت وزنه بتبدلها فان الماء اذا انجمد يصير اثقل لا لازدياد برودته
لا لصغر حجمه نعم قد يتفاوت الحركة لا الميل باختلاف الكم او الوضع اذ تتفاوت
خرق المعاوق باختلاف احدهما واما تفاوت البعد عن المكان الطبيعي فليس سببا لاختلاف
الحركة ايضا بل المتحرك بالحركة الطبيعية يشتد حركته ما دام يتحرك كما فصلناه في الحواشي
السالفة وان ذلك من تفاوت الميل والحركة بتفاوت البعد عن المكان الطبيعي
قوله اي بما فرض انه غير متناه الخ انما اكتفى في تعريف الميل بهذا القدر لم يظهر الخلف
لجواز ان يفضل احد الخطين على الاخر مع كونهما غير متناهيين فان بعض ما هو غير متناه
يجوز ان يفضل على بعض اخر كما مر وح لا يلزم ان يكون التفاوت بين الخطين بالقدر الذي
فرض نقصان احدهما عن الاخر في هذا القدر فيحتاج ان يراد في تفسير الميل ما يدل على عدم
ازدياد احدهما على الاخر قبل النقصان عنه ان الاستحالة انما نشأت من
فرض امرين متناقضين بل فرضنا ضلعي زاوية مطلقة او مخصوصة هي مثلا قائمة
غير متناهيين على تقدير لا تناهي الابعاد ومن البين جواز ذلك على التقدير المذكور
ويلزم من ذلك ان يكون بينهما انفراج يكون نسبته الى الضلعين المفروضين مثل
نسبة متناه الى متناه وانفراج يصح ان يفرض فيه خط مساو للضلعين المفروضين

قبل النقصان

وكل واحد منهما مستلزم لتناهي الضلعين المفروضين لا تناهيهما فوجود الضلعين الغير المتناهيين

المفروضين مستلزم لعدمهما وكل ما يستلزم وجوده عدمه كان محالا لذاته فلا تناهي

الابعاد المقتضي لجواز الضلعين يكون ايضا محالا وهو المط اختلفوا في ان

الاجسام متماثلة اي متحدة الحقيقة قال بعض الفضلاء ان اراد بكون حقيقة الجسم

واحدة انها واحدة في جميع افراده مع كونها ذاتية له فمجرد اتحاد حده فيه لا يدل

على الاتحاد المذكور المقيد بذلك القيد لجواز ان يكون حقيقة الجسم وحدة

خارجة عن حقيقة افراده اللهم الا ان يراد باتحاد الحد الاتحاد المفيد لكون

الحد ذاتيا للجميع ايضا وما ذكره من ان الجوهر القابل الخ حد لجميع الاقسام من حيث

انه جسم فلا يلزم ذلك وان الجوهر من ثواني المعقولات فلا يكون جنسا لما تحته

وان اراد مجرد الاتحاد والاشتراك المعنوي فلا شبهة في ان اتحاد التعريف

يستلزم ذلك سواء كان حدا او رسما اما الحد فظ واما الرسم فلانه لا بد ان يكون

بلازم مساو لحقيقة الشيء فوحدته واشتراكه يستلزم اشتراكها ووح لا يكون

المنع المذكور مضرا لغرض المص الا ان حمل كلامهم على هذا الاجمال بعيد عن

الصواب اذ لا يقول احد باشتراك الجسم لفظا والنزاع في كونه ذاتيا لما تحته هو

المط بالاثبات وفيه بحث اذ منع كون الجسم ذاتيا لما تحته من الاجسام مندفع باعتبار

خواص الذاتي هناك والجوهر عند جمهور القوم ذاتي للجواهر الخمسة وليس من

المعقولات الثانية والمص خالفهم في ذلك والظ ان ليس نزاعهم في ان الجسم

ذاتي لما تحته ام لا بل نزاعهم في ان الاجسام متماثلة ام ليست بمتماثلة فان جمهور

المشائين اثبتوا في كل نوع من انواع الاجسام صورة نوعية خاصة به يكون

مبدأ للاثار الذاتية المخصوصة بذلك النوع والمتكلمون وصاحب الاشراق

انكروها فان الجسم لا يخ عن الحركة والسكون غير مسلم اذ قد نقلنا في

مباحث الجهة عن الشفاء ان للجسم احوالاً لا يكون فيها متحركاً وساكناً فيكون قبل كل حركة
حركة فما لم يتحقق فرد من الحركة لم يتحقق فرد آخر منها وهكذا حكم سائر الافراد
فمن اين يحصل فرد منها حتى يحصل بعده فرد آخر نعم اذا لاحظ العقل فرداً منها يجوز ان
يكون بعده فرد آخر وذلك الآخر بعد آخر ولما لم نطلع على جميع الافراد بهذا الوجه لم
يظهر الخلف عنده لما اذا لاحظ الافراد اجمالاً وتذكر ان شيئاً منها لا يحصل الا بعد
حصول آخر يحكم بعدم حصول شيء منها وان اريد تقريرا بانها يقتضي ان يكون
كل جزئي وفرد منه مسبوقاً بالغير فمسلم اقول هذا ايضاً غير مسلم لجواز ان يكون بعض
افراد الحركة غير مسبوق بالغير كما ذهب اليه الحكماء فانهم صرحوا بان الحركة التوسطية
للزمان شخص واحد ازلي قوله لكونها انتقالاً من حال الى حال ان اريد به انه لا بد ان
يكون للمتحرك حال متقدم على الحركة تقدماً زمانياً ينتقل منها الى الحركة فمم اذ
الحركة لا يقتضي ذلك وان اريد به ان الحركة لا يكون الا مع الانتقال من حال الى حال
كالانتقال من اين الى اين فمسلم لكن يقتضي تقدم الحال المنتقل عنها على بعض الحركة لا على
جميعها لجواز ان يكون هناك شخص ازلي من الحركة ويكون مع اي بعض فرض منه
انتقال من حال الى حال فتامل قال بعض الفضلاء ان قيل كيف يجوز عدم مسبوقية
تلك الحالة بالعدم مع انها توسط شخصي بين المبدأ والمنتهى ولا يمكن ان يتوقف ما به
يجاب عن السؤال في الشق الآخر لانه جزئي ولا يتصور تقدم تعاقب الافراد الى غير
النهاية في الماضي قلنا التوسط وان اقتضى المبدأ لكن لا يقتضي مبدأً معيناً جزئياً
الا اذا كان حادثاً بل انما يقتضي مبدأً مطلقاً فجاز ان يستمر التوسط الشخصي ازلاً
بسبب الانتقالات الغير المتناهية من المبادي الغير المتناهية وفيه بحث اذ لو سلم ان
التوسط يقتضي مبدأً لا محالة يكون مبدأه معيناً لامتناع تحقق العام الا في ضمن
خصوصية ما قال الشيخ في الشفاء واتفق اهل الصناعة على ان المبهم ليس متحققاً

الخارج فالاولى ان يق ليس للحركة الازلية جميعا ما هو مبدأ نعم لاجزايه
الفرضيه مباد فرضيه كما حقق في موضعه   واقول ان ما سلمه
المعترض لا يذهب عليك ان تسليمه غير لازم على المعترض وهو الحكيم بل
ما ذهب اليه من ان لكل فلك شخصا ازليا من الحركة يقتضي منع تلك المقدمة
كما لا يخفى ثم ما ذكره انما يكون كافيا للمستدل لو تم ما استدل به على تناهي
افراد الحركة او سلم المعترض عن ذلك وليس كذلك فكيف يكفيه ما ذكره
ان الحركة يجب تالفها من اجزاء ان اراد بالحركة الحركة التوسطية
فلم تالفها اذ هي امر بسيط لا جزء له اصلا وان اراد بها الحركة القطعية فهي
امر وهمي لا تحقق له في الخارج فلا يلزم وجود المسبوق بدون السابق وعلى
تقدير وجودها لا يكون اجزاؤها فعلية حتى يكون بعضها سابقا وبعضها
مسبوقا في نفس الامر بل اجزاؤها فرضية فيكون اتصافها بالسابقية
والمسبوقية تابعا للفرض ولا يلزم وجود المسبوق بدون السابق في نفس
الامر وعلى تقدير فعلية اجزائها واتصافها بالسابقية والمسبوقية في نفس
الامر فلم لا يكفي في اتصاف جزئها بالسابقية وقوع جزء اخر بعده في نفس الامر
سواء فرض ذلك الجزء بعده او لم يفرض كما يكفي في اتصافها بالمسبوقية وقوع
جزء اخر قبله فيها وان كان كذلك فمن اين الجائز ان يكون الحركة الازلية ابدية
كما هو مذهبهم انه لا يلزم وجود المسبوق بدون السابق اذ يوجد بعد كل جزء
جزء   اعني الحصول في الحيز هو امر محسوس ان اراد انه محسوس اولي بالاحساس
البصري فغير مسلم اذ المبصر الاولي وهو المراد بالمحسوس ههنا منحصر في الالوان
والاضواء عندهم وان اراد انه محسوس من المحسوسات الثانوية فمسلم لكن لا يلزم
ان يكون موجودا في الخارج فان المبصر الثانوي قد يكون معدوما كالظلمة

على ان الحصول هو الوجود وقد عرفت انه امر عقلي اعتباري فلا يكون موجودا
في الخارج وهو تمام ماهية الحركة والسكون مم والمستند
والحادث اليومي مسبوق محض فيه بحث اذ الحادث اليومي حال وجوده
متصف بالسابقية بالقياس الى ما يحدث بعده كما انه متصف بالمسبوقية
بل يكفي بعدم عليه كذلك لا يتوقف اتصافه بالسابقية على وجود مسبوق
يكون موجودا حال اتصافه بالسابقية بل يكفي تأخره عنه نعم لو وجد هنا
حادث لم يوجد بعده حادث اخر لزم ان يكون مسبوقا محضا ووجوده غير
ثابت هذا الدليل راجع الى التطبيق فيرد عليه انه لا يجري في
جزئيات الحركة لعدم اجتماعها في الوجود الحادث اليومي مستند الى
حوادث الفلكية والاتصالات الكوكبية وكل منها مسبوق باخر لا الى نهاية
فيه بحث اذ لو توقف حدوث كل واحد من تلك الحوادث على حدوث حادث
اخر حكمه حكم الاول فمن اين يحدث حادث حتى يحدث منه حادث اخر ويحصل
الفعل في هذه السلسلة قطعا نعم اذا اسند العقل حصول بعض تلك الحوادث
الى بعض اخر وذلك الاخر الى اخر وهكذا لم يقدر على استيفاء احاد السلسلة
لعدم تناهيها فلم يظهر عليه استحالته اما اذا لاحظ جميع احادها اجمالا وتذكر ان
ان واحدا منها لا يحدث بالفعل ما لم يحدث واحد اخر فلا يتشكك في انه ما
دام للواحد حكم الواحد الاول لم يحصل شيء من احاد السلسلة بالفعل قال المعلم الثاني
في شرح له على رسالة زينون الكبير لا يجوز ان يكون علل ممكنة لا الى نهاية لان
لكل واحد منها خاصية الوسط وكل ما له خاصية الوسط فله بالضرورة طرف
والطرف نهاية فبهذا الطريق لا يمكن صدور الحادث عن القديم وان اشتهر بين
المتأخرين ان طريق صدوره عنه عند الحكماء ذلك وطريق صدوره عنه عندهم

ان يصدر عن القديم حركة ازلية وهي من حيث انها في شطر من الزمان يصير معدا
لحدوث حادث ومن حيث انها في شطر اخر لحدوث حادث اخر قال المعلم الثاني لولا
الحركة لم يصح صدور الحادث عن القديم فان قلت جميع ما يتوقف عليه الحادث
ان كان قديما يلزم قدم الحادث وان كان حادثا ننقل الكلام الى ما يتوقف عليه
هذا الحادث ويتسلسل ثم تبين ان بهذا التسلسل لا يصح حصول شيء قلت قد
عرفت ان الحركة الواقعة في زمان مخصوص معد للحادث فاذا انتهى هذه الحركة
بانقضاء الزمان المذكور تتم جهات تاثير المؤثر القديم في الحادث فيحدث
منه واذا كان كذلك كان مناط صدور الحادث تصرم الزمان وانقضاؤه ولا
يتوقف تصرمه وانقضاؤه على حدوث امر لانه غير قار الذات يستدعي التصرم
والنقض لذاته سلمنا ان تصرمه وانقضاءه يستلزم حدوث امر لكن من الجائز
ان يكون ذلك الامر انتفاء الحركة الحافظة للزمان وتعلل انتفاؤها بعدم ارادة
المتحرك تلك الحركة ويكون عدم الارادة المذكورة بواسطة وصول المتحرك الى
نهاية مسافة الحركة المذكورة ويكون وصوله اليها بواسطة الحركة الازلية التي
قدمنا ان سببها ماذا فلا يلزم التسلسل على انه لا يلزم من كون التاثير في زمان
ان يكون ذلك الزمان شرطا للتاثير وعلة للاثر كما ان التاثير الاني لا يلزم ان
يكون شرطا له وعلة للاثر الاني ان الباري واحد من جميع الجهات بل هو
مختار بتعدد ارادته او تعلقها قال الشيخ المحقق كمال الدين البحراني في كتابه المسمى
بالمعراج السماوي بعد ان اثبت اصلين احدهما ان علة الاحتياج الى المؤثر هو
الامكان والثاني ان الشيء ما لم يجب صدوره عن المؤثر لم يصدر عنه واذا كان
الفاعل لا يصدر عنه الفعل الا وقد وجب صدوره كان حكم الفعل بالنسبة اليه
على وجهين اما واجبا وهو عند تكامل شروط المؤثرية واما مستحيلا وهو عند

فقد شرط من شروط المؤثرية ولم يصح اثبات قسم ثالث وهو امكان الفعل في حال
دون حال ويلزم عليه ان يق الباري سبحانه وتعالى في الازل اما ان يكون مستجمعا
لجميع شروط المؤثرية او لا يكون مستجمعا فان كان مستجمعا وجب صدور الفعل عنه
ولزم قدم العالم وان لم يكن مستجمعا استحال وقوعه في الازل لكن الشروط
التي ترجع الى المؤثرية اما ان يكون لازمة لذاته او عارضة فان كانت لازمة لزم
قدم العالم والا كان حصوله في وقت دون وقت ترجيحا للممكن من دون مرجح وان
لم يكن لازمة بل عارضة كانت حادثة وعاد الكلام في سبب حدوثها ولصعوبة
هذا السؤال فزع قوم الى ان جعلوا الشرط في التاثير هو العلم بالمصالح والمفاسد
والمصالح والمفاسد مختصة بالاوقات او بما تقدم تقدير الاوقات وذلك مما تاخر
فتاخر التاثير لذلك لا لما يرجع الى المؤثر في ذاته وقد قدمنا في الاصل الاول فساد
هذا القول وفزع قوم آخرون الى اثبات الارادة القديمة وجعلوها لذاتها
متعلقة بالحوادث في اوقاتها والكلام في الارادة كالكلام في الذات المريدة وسبق
في الاصل الاول ما يدل على فساد القول بالمعاني القديمة وفزع قوم آخرون
الى القول بالارادة المحدثة وكلام هؤلاء ضعيف جدا لان الكلام في حدوث الارادة
كالكلام في حدوث المراد واعتذارهم بان الارادة ليست مقصودة فلا يحتاج
الى ارادة سابقة لو سلمناه لم ينفعهم لانا نقول الارادة لا يحتاج الى ارادة بل نقول
اذا كانت حادثة كانت جائزة واحتاجت الى مؤثر وذلك المؤثر ان كان مستجمعا
لشروط المؤثرية وجب ان يصدر عنه هذه الارادة من قبل وان لم يكن مستجمعا
للشروط فالذي يحدد عند هذه الارادة مصدر الفعل وفزع آخرون الى ان الفعل
لا يصح صدوره في الازل فيكون استكمال شروط المؤثرية راجعا الى القابل لا الى
الفاعل وهذا ايض ضعيف لما سبق من ان العلة المحوجة الى المؤثر الامكان دون

الحدوث وعلى ذلك يصح ان يكون جائز الوجود وان كان الاول لوجوده قابلا
للتاثر من واجب الوجود فلا يجوز تخلف الاثر عنه اذا حصل القابل وتكاملت
شروط الفاعل وبطل ان يكون الازل مانعا او ما يجري مجرى المانع فان قالوا ان
الاثر اذا وقع في الازل لم يسم اثره مفعولا ولم يسم مؤثره فاعلا قلنا ليس لهم الخلاف
في العبارات وانما الخلاف في المعنى ونحن نلزمكم ان تجوزوا ان يكون العالم ازليا
جائز الوجود وان لم يسم مؤثره فاعلا قلنا ولسنا نلزمكم ان تسموا وهذا موضع
يحتاج الى بحث اشفى من هذا هنا كلام لا يقال الذي يحدد الارادة الحادثة ارادة اخرى
او تعلقها وهكذا الى غير النهاية لانا نقول اذا كان كذلك يكون كل واحد من تلك الارادات
او التعلقات موقوفا على واحد آخر منها ولا يحصل شيء منها بالفعل كما مر مرارا والبحث
الاشفى ما حققناه في الحواشي السالفة من كيفية صدور الحادث عن القديم قال
صاحب التهافت فان قلت نحن نعلم بالضرورة ان تعلق الارادة لا يدخل في علة نفسه
والا لزم توقف الشيء على نفسه فاذا لم يكن للفاعل امر داع الى تحصيل ذلك التعلق
كان نسبته اليه والى عدمه سواء وكان تحصيل ذلك التعلق وعدم تحصيله وصدوره
عنه وعدم صدوره سواء فلا يجوز ان يكون ذلك التعلق فعلا لذلك الم[ريد] اذ
الضرورة حاكمة بانه اذا كان صدور الشيء ولا صدوره عن الفاعل سيا وبين ممتنع
صدوره عنه الا المرجح من خارج قلت لا نم صدق ما ذكرتم من القضية على كليتها بل انما
فيما اذا كان الفاعل موجبا اما اذا كان مختارا فلا نعد ان يدعي العلم الضروري
بصدق نقيضها فان الشخص الجايع الذي يشتد به الجوع اذا وضع بين يديه رغيف
فانه يبتدئ باكل جانب معين منه دون سائر الجوانب لا لامر يقتضي ارادة ذلك الجانب
وترجيحه على سائر الجوانب فان قلت لا نم انه يبتدئ باكل جانب معين منه لا لامر
اقتضى ذلك الجانب لم لا يجوز ان يكون ارادة ذلك الجانب لكونه اقرب اليه واحسن

اثره مفعولا ولم يسم

لونا او اكثر نضجا قلت نفرض الكلام فيما اشتركت جوانبه باسرها في كل ما ذكر فح اما ان
يبتدأ باكل شيء من جوانبه الى ان يموت جوعا فذلك بين الاستحالة واما ان يبتدئ
فيتم المقصد واعترض عليه بعض الافاضل بانا لا نم امكان وجود رغيف يتساوى
جميع جوانبه في الامور المذكورة من القرب والبعد وحسن اللون وكثرة النضج وغير
ذلك كيف وان فرضه بحيث يكون البعد بين الجائع وبين كل جزء من اجزائه بعدا
واحدا مح اما اذا كان المقابل للجائع احد جوانبه فظ واما اذا كان المقابل احد وجهيه
فلان البعد بينه وبين كل جزء من اجزائه وهو وتر لزاوية قائمة وبينه وبين مركز
الرغيف وتر الزاوية حادة ووتر القائمة اعظم من وتر الحادة وان فرض تساوي
الجوانب في الامور المذكورة وان كان مح قلنا لا يبتدأ الجائع ح باكل شيء من
جوانبه واجزائه الى ان يموت جوعا اذ المح جاز ان يستلزم محالا اخر هذا ما ذكر وهذا
كما ترى لا يضرنا لان جوابنا عنهم قد تم بمنع كلية تلك المقدمة ومنع ضروريتها ولا حاجة
لنا الى اثبات عدم المرجح فيما ذكر من الصورة نعم ان يثبت ذلك يكون نقضا لتلك
الكلية التي ادعوا ضروريتها وتجويز المرجح في المثال الجزئي بل اثباته لا يقدح فيما هو
المقصود بل عليهم ان يبينوا تلك المقدمة وضروريتها والى [illegible] لك وفيه بحث اما
اولا فلان الفاعل المحصل لتعلق ارادته لا بد من ان يكون مريدا بالنسبة الى تعلق الارادة
وموجبا فان كان الاول يتوقف تعلق الارادة على ارادته ويلزم التسلسل في الارادة
او في تعلقها كما ستعرف به وقد بينا المنازعة وان كان الثاني فقد ترجح احد المتساويين
من الفاعل الموجب بلا مرجح وقد اعترف بامتناع ذلك عند وما القضية التي منع صدق
كليته قضية بديهية لا تقبل المنع اصلا وعقول جمهور العلماء شاهدة عليها حيث
اتفقوا على ان وقوع كل واحد من طرفي الممكن يحتاج الى مرجح ولو لم يصدق هذه
القضية كلية السند باب اثبات الصانع ومنعها عنه غير مسموع والسند الذي

٣٠١

وذكره مدخول كما نقله عن بعض الافاضل واما ثانيا فلانه لما منع صدق القضية المذكورة
كان يقول القائل فان قلت لا نم انه يبتدأ باكل جانب معين مقابلة المنع بالمنع وهو
غير مستقيم ثم على تقدير اشتراك جوانب الرغيف باسرها في الامور المذكورة وابتدا
اكله من جانب معين منها لا يلزم وقوع احد المتساويين بلا مرجح لاحتمال ان يكون
هناك مرجح اخر كوقوع نظره اولا الى احد الجوانب واعتناده بان يحرك يمينه بوجه
مخصوص وياكل بها واذا حركها بهذا الوجه يصل الى ذلك الجانب او اعتقاده رجحان
ذلك الجانب منه في شيء من الامور المذكورة وان لم يكن راجحا في نفس الامر الى غير
ذلك وبالجملة الامور الصالحة للترجيح في الصورة المذكورة اكثر من ان تحصى
واشتراك كل جانب من الرغيف فيها معتبر بل مقدر فكيف يصح ان يبنى على
ذلك منع قضية ضرورية باتفاق جمهور العلماء ثم قال ان ما ذكره في القضية
الكلية منقوض بصور منها انه لا شك ان جميع النقط المفروضة في الفلك متساوية
في الماهية وكذلك جميع الزوايا المفروضة متساوية في الماهية وكذا القول في جميع
الخطوط المفروضة فيه فتعين نقطتين معينتين بان يكونا قطبين وتعين دائرة
معينة لان يكون منطقة وتعين خط معين لان يكون محورا دون سائر النقاط والخطوط
والدوائر ترجيح من الفاعل المحرك لاحد الامور المتساوية على الاخرى من غير مرجح
ومنها لا شك ان نسبة الفلك الى الحركة الى جميع الجهات على السوية وكذا الى الحركة
المختلفة المتفاوتة في السرعة مع ان كل واحد من الافلاك اختص بحركة بسرعة معينة
الى جهة معينة دون سائر الحركات ودون سائر الجهات وما ذلك الا ترجيح من
الفاعل المحرك لاحد الامور المتساوية على الاخر من غير مخصص ومنها انه لا شك ان
كل واحد من الافلاك الشاملة للارض وكذلك كل واحد من الكواكب مع ان كل واحد
من الكواكب اختص بموضع معين من التداوير ان كان من كوز فيه كالمجرة والقمر